الأمم المتحدة S/PV.5917

# مجلس الأمن

السنة الثالثة والستون

مؤقت

الجلسة **٥٩١٧**

الجمعة، ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

| | | |
|---|---|---|
| الرئيس: | السيد خليل زاد | (الولايات المتحدة الأمريكية) |
| الأعضاء: | الاتحاد الروسي | السيد تشوركين |
| | إندونيسيا | السيد ناتاليغاوا |
| | إيطاليا | السيد سباتافورا |
| | بلجيكا | السيد غرولس |
| | بنما | السيد أرياس |
| | بوركينا فاسو | السيد كافاندو |
| | الجماهيرية العربية الليبية | السيد الطلحي |
| | جنوب أفريقيا | السيد كومالو |
| | الصين | السيد لا يفان |
| | فرنسا | السيد ريبير |
| | فييت نام | السيد لو لونغ مينه |
| | كرواتيا | السيد يوريكا |
| | كوستاريكا | السيد ويسليدر |
| | المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية | السير جون ساورز |

## جدول الأعمال

قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨) و ١٢٠٣ (١٩٩٨) و ١٢٣٩ (١٩٩٩) و ١٢٤٤ (١٩٩٩)

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2008/354)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A.

08-39200 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠

## إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

## قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨) و ١٢٠٣ (١٩٩٨) و ١٢٣٩ (١٩٩٩) و ١٢٤٤ (١٩٩٩)

## تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2008/354)

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل صربيا، يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أقترح، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى الاشتراك في النظر في البند بدون أن يكون له حق التصويت، وذلك وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق، والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

اصطحب السيد بوريس تاديتش، رئيس جمهورية صربيا، إلى مقعد على طاولة المجلس.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن المجلس، أرحب ترحيبا حارا بفخامة السيد بوريس تاديتش، وزير جمهورية صربيا.

وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في المشاورات السابقة للمجلس، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت، إلى فخامة السيد فاتمير سييديو.

تقرر ذلك.

أدعو السيد سييديو إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يواصل مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. يجتمع المجلس استجابة لرسالة مؤرخة ١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ وموجهة من الممثل الدائم لصربيا إلى رئيس مجلس الأمن والواردة في الوثيقة S/2008/401.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2008/354، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

أرحب بمشاركة الأمين العام، فخامة السيد بان كي – مون، في هذه الجلسة، وأدعوه إلى الإدلاء ببيانه.

**الأمين العام** (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بياني بتقديم الشكر إلى مجلس الأمن على إتاحة هذه الفرصة لكي أقدم إلى المجلس تقييمي للوضع في كوسوفو وفكرتي عن المضي قدما ببعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو بوصفها تمثل الوجود المدني الدولي في كوسوفو.

و قبل أن أفعل ذلك، أود أن أرحب بحضور فخامة السيد بوريس تاديتش، ممثل صربيا، وفخامة السيد فاتمير سييديو، ممثل كوسوفو، هنا اليوم.

إن التحدي الذي نواجهه اليوم تحد هائل. فمنذ ما يقرب من ٤٠ عاما من حياتي الدبلوماسية، لم أواجه أبدا مسألة خلافية وحساسة ومستعصية مثل مسألة كوسوفو. فمن الناحية القانونية والسياسية والأخلاقية، تشكل هذه المسألة مشهدا يجمع بين التعقيد والحساسية الهائلين اللذين يتطلبان ممارسة درجة غير عادية من الموضوعية والتوازن. إن إعلان الاستقلال في شباط/فبراير، والعنف الذي جرى في المراكز الجمركية في ميتروفيتشا، والانتخابات التي نظّمها الصرب، وإعلان دستور جديد في بريشتينا – كل هذه التطورات الأخيرة، والأحداث الكثيرة التي سبقتها، جرى بشأنها جدال عنيف بين الطوائف ومؤيديها في الخارج، وغيرت البيئة التي نعمل فيها بشكل عميق.

إنني حين أحضر أمام المجلس اليوم لاستمع إليه وألتمس منه الإرشاد، فإنني أدرك تماما أن الصفقة التي وضعتها مجرد جهد متواضع في ضوء تلك التطورات الجديدة للبحث عن سبيل عملي للتعايش للمساعدة على دفع كوسوفو بضع خطوات للوراء بعيدا عن خطر نشوب صراع آخر. وقد يبدو أن هذه الصفقة لا تلبي بالكامل مصالح الكثيرين، لأنها لا تحقق تطلعات أي من أصحاب المصلحة الرئيسيين على نحو كامل. حقا إنها ليست حلا يعطي كل الغنائم للفائز. وبالرغم من ذلك، فإنني شخصيا، بعد المشاورات الصريحة والشفافة التي أجريتها مع كل المعنيين على مدار الأشهر الماضية، توصلت إلى رأي مفاده أن الصفقة تمثل أقل سبل المضي قدما إثارة للاعتراض. وقد قدّمتها للمجلس وأنا أدرك الحاجة إلى الحفاظ على مصداقية وفعالية الأمم المتحدة، وضمانهما تحقيقا لمصالح جميع أعضائها.

وإذا كانت هذه الصفقة تتحلى بأي درجة من الحكمة، فإنني أود أيضا أن أشكر أعضاء المجلس: فقد استفدت كثيرا من النطاق الواسع من المشاورات التي أجريتها معكم ومع وزرائكم لوضع هذه الصفقة. وقد قمت بإجراء مشاورات مع كل عضو من أعضاء المجلس، وكذلك مع الأطراف وأصحاب المصلحة الآخرين، بمن فيهم القادة الموجودون هنا اليوم. لقد قدَّرت ما تحلّوا به من مرونة وأُعجبت بروحهم القيادية. وقد اعتمدت كثيرا على أفكارهم. كما استفاد أيضا وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام من المشاورات التي أجريت في بريشتينا وبلغراد. وقد زاد من إثراء هذه المشاورات الاتصالات اليومية التي أجراها ممثلو الأمين العام في الميدان والعمل الذي قام به الرجال والنساء في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

ويحدد التقرير (S/2008/354) المعروض على المجلس التطورات الرئيسية الأخيرة فيما يتصل بكوسوفو. وكما يدرك المجلس، فإنه في أعقاب إعلان الاستقلال من جانب ممثلي كوسوفو، في ١٧ شباط/فبراير من هذا العام، اعترفت بعض الدول الأعضاء بكوسوفو بوصفها دولة ذات سيادة ومستقلة، بينما لم تعترف دول أخرى بذلك. وقد أدت الخلافات فيما بين المجتمع الدولي إلى زيادة تعقيد هذه المسألة. وقد أحطت علما بموقف جمهورية صربيا كما نقله لي الرئيس تاديتش.

وقامت الأمم المتحدة، إدراكا منها للانقسامات في المجتمع الدولي، باتخاذ موقف من الحياد الصارم إزاء مسألة الوضع في كوسوفو. وتعمل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو في إطار قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩)، الذي يشكِّل الإطار القانوني لولايتها والذي لا يزال ساريا إلى أن يقرر مجلس الأمن خلاف ذلك. وكما بينت للمجلس في مناسبات سابقة، تواصل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو العمل وتنفيذ ولايتها في ضوء الظروف المتغيرة، بالرغم مما قد يشكله ذلك من صعوبة. ذلك هو أساس صفقتي.

وفي أعقاب إعلان كوسوفو للاستقلال، تعرضت قدرة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو على العمل، كما كان سابق عهدي، إلى امتحان عسير. وقد أصبح إعلان الدستور من جانب سلطات كوسوفو ساريا في ١٦ حزيران/يونيه. ولا يتوخى الدستور أي دور حقيقي لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. وتسعى السلطات الجديدة للاضطلاع بالمسؤوليات المنوطة حاليا بالممثل الخاص للأمين العام. وعلى الجانب الآخر، رفضت طائفة صرب كوسوفو بأغلبية ساحقة الدستور الجديد والقوانين الجديدة الآتية من بريشتينا. وقامت بتوسيع نطاق مقاطعتها لتشمل مؤسسات بريشتينا، وفي حين توافق على مواصلة تطبيق قوانين بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو فإنها تعارض – باستخدام العنف في بعض

الأحيان – أي جهد يُبذل لوضعها تحت رعاية الترتيبات الجديدة في بريشتينا.

ويساهم كل ذلك في إحداث وضع متغير على نحو كبير في كوسوفو. وفي تقديري أن تلك التطورات، مأخوذة معا، قد أحدثت واقعا جديدا تماما لم تعد معه بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو قادرة على أن تؤدي الجانب الأكبر من مهامها بوصفها إدارة مؤقتة، بنفس القدر من الفعالية كما كانت تفعل في الماضي. ومن الضروري أن نعترف بذلك الأمر بوصفه حقيقة من حقائق الحياة.

في ضوء التطورات الأخيرة، يشير التقرير إلى أنني أعتزم تكييف الجوانب التشغيلية للوجود المدني الدولي في كوسوفو وإعادة تشكيل معالم وهيكل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. ولن أكرر هنا ذكر تفاصيل الصفقة؛ فمن الأهم أن أستمع إلى تعقيبات المشاركين. وسأشير فقط إلى أن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، المعاد تشكيلها وهيكلتها، ستواصل الاضطلاع بعدد من المهام. وستشمل هذه المهام، بشكل كبير، المهام المتصلة بإجراء الحوار بشأن تنفيذ الأحكام في المجالات الستة الواردة في رسالتي الموجهة إلى الرئيس تاديتش – ألا وهي الشرطة، والمحاكم، والجمارك، والنقل والهياكل الأساسية، والحدود، والتراث الصربي.

وأعتبر أن هذا الحوار، الذي استهله وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام والذي سيضطلع به ممثلي الخاص في مشاورات وثيقة مع السلطات في كوسوفو ومع أصحاب المصلحة المعنيين، له أهمية حاسمة لجميع الطوائف في كوسوفو. وأتطلع أن يقوم مجلس الأمن والمجتمع الدولي على نطاق أوسع بدعم الجهود التي يبذلها ممثلي الخاص في سبيل النهوض بذلك الحوار.

وكما يدرك مجلس الأمن، أعرب الاتحاد الأوروبي عن استعداده لأداء دور تنفيذي معزز في كوسوفو في مجال سيادة القانون، وقد وضع التدابير اللازمة للقيام بذلك. وأعتقد أن ذلك الدور المعزز سيكون لمصلحة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي ككل.

وألاحظ كذلك أن الناس في كل مجتمعات المنطقة يتطلعون إلى انتماء أوثق إلى أسرة الأمم الأوروبية. وعليه، كما أوردت في تقريري، سيتولى الاتحاد الأوروبي مسؤوليات عملياتية متزايدة في مجالات الشرطة الدولية والعدالة والجمارك في كوسوفو في إطار بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وضمن الولاية المنشأة عملا بالقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، وتحت المظلة التي يرأسها ممثلي الخاص.

وبعد مرور تسع سنوات على تأسيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو طرأت على الحالة هناك تطورات كبيرة. وفي ظل الإدارة المؤقتة للأمم المتحدة، خطت كوسوفو خطوات واسعة في اتجاه تجاوز النزاع نحو السلام، وذلك من خلال إقامة وتوطيد مؤسسات الحكم الديمقراطي وإرساء أسس اقتصاد تتوافر له مقومات الاستمرار. ولم يتحقق كل شيء، ولكننا قطعنا شوطا كبيرا وعلينا أن نتأكد، في ضوء تلك التغيرات العميقة التي حدثت مؤخرا، من عدم إضاعة المكاسب التي حققناها بجهود كبيرة. وعلينا أن نطور وجودنا من أجل الحفاظ على المنجزات السابقة والبناء عليها.

وستكون المهمة مهمة صعبة. ولقيادة هذه المرحلة الجديدة للبعثة، أعتزم تعيين السيد لامبيرتو زانير ممثل إيطاليا في منصب ممثلي الخاص. وهو سيساعد في المضي قدما بالرؤية التي عرضتها في تقريري وفي توجيه مرحلة جديدة من الحوار، وسيحرص على الالتزام بالتوازن الدقيق في نهجه.

إن إعادة تشكيل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو التي عرضتها على مجلس الأمن ترمي إلى حفظ وتوطيد المنجزات التي تحققت خلال فترة مضطربة وإرساء الأسس لمزيد من التقدم في كوسوفو في إطار القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). وإذ أفعل ذلك، فإن في مقدمة أهدافي كفالة الاستقرار العام في كوسوفو، وحماية وتعزيز مصالح جميع طوائفها وصون السلم والأمن في كوسوفو وفي المنطقة الأوسع.

وأغتنم هذه الفرصة لأعرب مرة أخرى عن تقديري العميق لأعضاء المجلس وللأطراف المعنية على دعمهم وتفهمهم القيمين من أجل المصلحة العليا للسلام والأمن في المنطقة.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أشكر الأمين العام على بيانه. وأعطي الكلمة الآن لفخامة السيد بوريس تاديتش، رئيس جمهورية صربيا.

**الرئيس تاديتش** (تكلم بالصربية، وقدم الوفد الترجمة الشفوية إلى الإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة لمجلس الأمن. مرة أخرى، نجتمع لمناقشة التطورات المقلقة في مقاطعة صربيا الجنوبية، كوسوفو وميتوهيا، التي حدثت نتيجة لإعلان الاستقلال الأحادي الجانب من قبل المؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي في ١٧ شباط/فبراير من هذا العام.

وترى جمهورية صربيا أن إعلان الاستقلال الأحادي الجانب يتعارض بشكل مباشر مع ميثاق الأمم المتحدة والوثيقة الختامية لمؤتمر هلسنكي وغيرها من الوثائق الأساسية التي يقوم عليها النظام الدولي. ومما له نفس القدر من الأهمية أن القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) يضع بوضوح واجبا على جميع الدول، بموجب الفصل السابع للميثاق، باحترام سيادة وسلامة أراضي بلدي.

وقد ظلت الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء الـ ١٩٢ في المنظمة تحترم تلك المبادئ والالتزامات. وبالنيابة عن جمهورية صربيا، اسمحوا لي أن أعرب عن تقديري العميق لها على التزامها بأحكام القانون الدولي، وأن أؤكد بشكل واضح على استمرار تمسك بلدي بتلك المبادئ.

وثمة أقلية اختارت، للأسف، أن تدعم محاولة ألبان كوسوفو للانفصال. وقد عرض ذلك للخطر توطيد السلام والاستقرار في غرب البلقان وتسبب في نكسة لما يزيد على عقد من العمل الشاق من جانب هذا المجلس. كما أنه خلق بيئة بات النظام الدولي فيها يتجه بشكل متزايد نحو عدم الاستقرار وفقدان الأمن وغير قابل للتنبؤ. وتتجلى بشكل متزايد الأضرار المحتملة على مبادئ هذه المنظمة، ويتزايد الإدراك بأن الإرث الذي ستنقله الأمم المتحدة إلى الأجيال القادمة سيكون إرثا ملطخا.

واتخذت جمهورية صربيا، من جانبها موقفا متسقا تماما مع كوننا من مؤسسي هذه المنظمة في عام ١٩٤٥، بوصفها منظمة تأخذ على محمل الجد القانون الدولي وهدف حل النزاعات بطريقة سلمية وعادلة وتوافقية. وهذا ما دعا إلى إعلان جمعيتنا الوطنية بأن إعلان الاستقلال الأحادي الجانب وكل القرارات اللاحقة المترتبة عليه لاغية وباطلة، وهذا أيضا ما دعانا إلى استبعاد استخدام القوة، بينما أكدنا على حقنا في استخدام كل الوسائل الدبلوماسية والسياسية لضمان عدم انضمام ما أطلق عليها كوسوفو المستقلة إلى مجتمع الدول ذات السيادة.

وأريد أن أكون واضحا جدا. أن صربيا لن تعترف أبدا باستقلال كوسوفو. وسوف نواصل العمل من أجل المضي قدما بطريقة قانونية تسعى إلى تقريب الثقة وإيجاد حل توافقي للنزاع الذي طال أمده بين الصرب والألبان.

وفي هذا السياق، سأنتقل إلى النظر في تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو

(S/2008/354) المعروض على هذا المجلس والرسالة التي تلقيتها منه، المؤرخة ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٨. يشير التقرير إلى ظهور ''واقع جديد'' (الفقرتان ٧ و ١٠) في كوسوفو نتيجة لإعلان الاستقلال الأحادي الجانب. ويشير، كذلك، إلى ما اعتمدته مؤخرا الجمعية المؤقتة لمقاطعتنا، كوسوفو، لما سمي دستورا قصد منه تنفيذ مقترح أهتيساري، الذي لم يحظ بموافقة هذا المجلس، ولذلك ليست له أي صفة قانونية على الإطلاق.

وورد في التقرير أن هذا ''الدستور قد صيغ بحيث يؤدي إلى تجريد البعثة فعليا من سلطاتها الحالية بصفتها إدارة مدنية مؤقتة'' ( الفقرة ٧). إن ذلك الاستيلاء من جانب سلطات بريشتينا على الولاية التي أناطها هذا المجلس ببعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة يثير قلقا بالغا. ومما يثير قلقا مماثلا أن التقرير يعطي انطباعا بالرضوخ للانتهاك غير المبرر للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

ويقودني ذلك إلى الاستنتاج بأن التقرير يمثل اعترافا بأن أقلية ذات نفوذ ومصممة تستطيع أن تلقي جانبا اعتبارات القانون الدولي بغرض إرضاء مجموعة عرقية ظلت تهدد باللجوء إلى العنف إذا لم تلب مطالبها. وليس هذا هو السبيل الصحيح إلى الأمام. فالسلم والأمن الدوليان يمكن أن يوطدا من خلال الحوار وليس من خلال الإملاء، ومن خلال الاتفاق وليس من خلال الإجبار، ومن خلال القانون وليس من خلال التهديدات.

ومنذ إعلان الاستقلال الأحادي الجانب لم يطرأ أي تحسن على سجل حقوق الإنسان في مقاطعتنا الجنوبية. ولم يعد المشردون داخليا إلى منازلهم. ولم تخلق فرص عمل. ولم تتم إعادة بناء المنازل المهدمة التابعة للصرب. كما أن الأملاك الخاصة للصرب لم تتم إعادتها إليهم. ولم يتم الحد من الجريمة المنظمة. ولم يصبح إرثنا الثقافي ينعم بأمان أفضل. وفي حقيقة الأمر، منذ إعلان الاستقلال الأحادي الجانب زادت الأمور سوءا. والحقيقة غير المريحة ولكن غير القابلة للجدل هي أن ''الواقع الجديد'' الذي أشار إليه التقرير أدى إلى مزيد من تدهور الحالة غير المستقرة أصلا في الميدان.

وسأقدم مثالا واحدا. منذ عدة أسابيع، وافق الممثل الخاص للأمين العام، السيد يوهاكيم روكر، أخيرا على إصدار قرار تنفيذي لإعادة أرض تم الاستيلاء عليها بطريقة غير شرعية إلى أصحابها الشرعيين، وهي دير ديكاني الأرثوذكسي الصربي الذي يعود تاريخه إلى القرن الثالث عشر، وأعلنته منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة بوصفه أحد مواقع التراث العالمي. وكانت النتيجة المؤسفة أن رفضت السلطات البلدية لبلدة ديكاني إعادة السجل العقاري كما يقضي الأمر التنفيذي، الذي صدر في إطار سلطة القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). وهوجم موظفو الأمم المتحدة في ديكاني بعد أن أُعلنوا بوصفهم أشخاصا غير مرغوب فيهم.

وهذا المظهر لعدم الاكتراث الفظ لحكم القانون ومعايير الأمم المتحدة الذي نواجهه في المقاطعة ذُكر ضمنا في التقرير في سياق تقييمه حيث ورد فيه ''أن البعثة لن تستطيع أن تؤدي الغالبية العظمى من مهامها بصورة فعالة، بوصفها إدارة مؤقتة'' (S/2008/354، الفقرة ١٧). ولا نخلص من ذلك إلا إلى استنتاج أن بعثة الأمم المتحدة لم تنجز. وبعبارة أخرى، لم تُنفّذ ولاية البعثة ولم تكتمل مهمتها. وفي ظل هذه الظروف، لا تستطيع الأمم المتحدة أن تنصرف ويتحتم عليها ألا تنصرف.

ولذلك فإن موقف جمهورية صربيا هو أن الإجراء المقترح في التقرير لن يؤدي إلى عملية تسفر عن التوصل إلى حل بالتراضي بشأن وضع المقاطعة الجنوبية في المستقبل. وهذا هو السبب الذي من أجله لن يكون بمستطاع جمهورية

صربيا أن تؤيد تقرير الأمين العام. وحتى تكتمل العملية المتوخاة في القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) لتقرير مركز كوسوفو في المستقبل، يتعين على المجتمع الدولي، بقيادة الأمم المتحدة أن يحافظ على دوره الرئيسي للمحافظة على السلام والاستقرار في كوسوفو.

إن ''إعادة التشكيل''، التي أُشير إليها في كل من التقرير ورسالة الأمين العام الموجهة إليّ، يجب أن يقررها مجلس الأمن، فهو المؤسسة الوحيدة ذات السلطة لإعطاء الشرعية للتغييرات في تكوين الوجود الدولي في كوسوفو، حسبما يتضح بجلاء من الفقرتين ٥ و ١٩ من القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

وإضافة إلى ذلك، نعرب عن موافقتنا على أن المواضيع الستة المذكورة في الوثيقتين كلتيهما وهي – الشرطة، والمحاكم، والجمارك، والنقل والهياكل الأساسية، والحدود، والتراث الصربي، تتطلب اهتماما عاجلا. وكل يوم يمر دون العمل من أجل التوصل إلى اتفاق ما بشأن هذه القضايا وغيرها من القضايا الأخرى، يزيد من احتمال بعث آمال غير قابلة للاستمرار، ونتائج خطيرة غير متسقة على أرض الواقع. ولذلك إن بلدي مستعد لمواصلة الانهماك في حوار مع الأمم المتحدة بغية التوصل إلى اتفاق مُرض.

وأخيرا، أشعر بالقلق إزاء التحول الضمني في موقف منظمة حلف شمال الأطلسي في بروكسل منذ أيام قليلة مضت خلال الاجتماع الوزاري الذي عقدته المنظمة. فبالرغم من تأكيدها من جديد على وضع قوة كوسوفو الحيادي وامتثالها للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، أعلنت أيضا أن قوة كوسوفو ستضطلع بما أسمته المنظمة ''مهام جديدة''. وأنا أشير على نحو أكثر تحديدا إلى اعتزام الناتو الإشراف على انسحاب فيلق حماية كوسوفو والإشراف على إنشاء وتدريب ثم دعم ما يسمى بقوة أمن كوسوفو، وهي مؤسسة جديدة لم يعتمد مجلس الأمن عملية إنشائها، الأمر الذي يوضح أنها خارج نطاق القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

ووفقا لذلك، ينبغي أن أعبر عن خشية بلدي من احتمال أن تكون أجزاء من الوجود الدولي في كوسوفو قد اختارت المشاركة في تشكيل وتدريب قوة شبه – عسكرية. ومن شأن خطوة خاطئة كهذه أن تضع الثقة التي عملت قوة كوسوفو بشدة حتى حصلت عليها وسط جميع المجتمعات المحلية في مقاطعتنا الجنوبية، ولا سيما صرب كوسوفو موضع تساؤل.

وأود أن أثير قضية أخرى مع هذا المجلس. تتعلق هذه القضية بما قد يكون آخر عمل عن الإهمال قام به السيد يواكيم روكر، الممثل الخاص للأمين العام والذي انتهت فترة ولايته. لقد أصدر، منذ أيام قليلة مضت، قرارا إداريا استهل عملية يمكن بمقتضاها تحويل مبلغ يزيد عن ٤٢٦ مليون يورو بصورة شرعية إلى السلطات في بريشتينا.

وأريد أن أوضح على نحو لا لبس فيه أن هذه الأموال، التي تحتفظ بها الأمم المتحدة في حساب ضمان لتسدد بها مطالبات العمال في المستقبل، ومعظمهم من صرب كوسوفو، المسرّحين وشركات صربية نتيجة لعملية الخصخصة المشكوك في صحتها التي قامت بها وكالة كوسوفو الاستئمانية، ليست ملكا للسلطات في بريشتينا. ولا بد أن تتخذ الأمم المتحدة على الفور جميع التدابير اللازمة لضمان بقاء هذه الأموال في حيازتها وضمان استمرار توفرها لتنفق على الغرض المقصود منها. ولا بد أن نعمل معا لكي نتوصل إلى حل لهذه القضية الخطيرة في المستقبل القريب جدا.

وأسترعي الانتباه الآن إلى أن جمهورية صربيا أجرت انتخابات برلمانية في ١١ أيار/مايو. ومن بين واجباتي الدستورية إرشاد عملية تكوين الحكومة، التي ستكون

موحدة بصدد اتباع سياسة الدفاع عن سيادة بلدنا والتي ستنفذ التزام مواطني صربيا الواضح بالتحرك الحاسم صوب العضوية الكاملة في الاتحاد الأوروبي. ومن واجبها أيضا استكمال عملية التعاون التام مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة في لاهاي اقتناعا منها بأن تحقيق مستقبل مستقر وآمن لسائر منطقة غرب البلقان يكمن في الاتحاد الأوروبي. لقد مضى الوقت الذي كنا نشكل فيه جزءا من مشكلة البلقان: نحن نريد أن نكون جزءا من الحل.

وأود أن أؤكد أهمية إيجاد طريقة قانونية للمضي قدما بشأن كوسوفو، تكون مقبولة لجميع أصحاب المصلحة ومعتمدة من قبل مجلس الأمن. هذا هو النهج الوحيد الذي يمكن أن يسفر عن نتيجة مستدامة تمكننا من البناء والتكامل على النحو الأوفى، ومن ثم اغتنام الفرص غير المحدودة التي تتيحها أوروبا في القرن الحادي والعشرين لجميع ذوي البصيرة وصناع المستقبل الأكثر رخاء.

من أجل هذا أعتبر أن أوروبا مفتاح النجاح لمستقبل صربيا. وأرى أن هذا الاعتقاد الأساسي يكتسب قوة من العبارة الرسمية الواردة في ديباجة معاهدة روما: ”حشد مواردهم من أجل المحافظة على السلام والحرية وتعزيزهما“. هذه هي أوروبا التي نتعهد بالالتزام تجاهها، والتي سننتمي نحن – وسائر منطقة غرب البلقان – إليها في القريب العاجل.

لا ينبغي إحداث المزيد من الانقسامات والخلافات والصراعات. لقد حان الآن وقت تعزيز السلام والتنمية الاقتصادية.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أشكر رئيس جمهورية صربيا على بيانه.

أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد فاتمير سييديو.

**السيد سييديو** (تكلم باللغة الألبانية، وقدم الوفد الترجمة الشفوية إلى الانكليزية): يسرني أن أحضر أمام المجلس لأتكلم عن الوضع في بلدي، جمهورية كوسوفو. لقد عقد مجلس الأمن خلال الأشهر الأربعة الماضية جلسات متتالية لمناقشة كوسوفو وذلك بالرغم من أن مناطق أخرى تتطلب اهتمام المجتمع الدولي. وأسلم بأن هذا البرنامج يدل على الاهتمام الكبير الذي يوليه مجلس الأمن للسلام والاستقرار في جنوب شرق أوروبا.

وكما يعلم الأعضاء، لقد حدثت أشياء كثيرة في بلدي منذ بداية هذه السنة. لقد اعترفت باستقلال كوسوفو، الذي أُعلن بما يتوافق مع توصيات المبعوث الخاص للأمين العام، السيد مارتي أهيتساري، ٤٣ من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ويعترف بها المزيد من الدول في كل شهر. وتعرب كوسوفو بصفتها دولة ترغب في الاندماج التام في الجماعة الأوروبية الأطلسية، عن امتنانها بصفة خاصة لأن أكثر من ثلثي الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي اعترفوا بوضعها الجديد على الفور.

وحققت كوسوفو أيضا تقدما ملموسا على أرض الواقع. وحسبما ينص إعلان استقلالنا، تشكل خطة اهيتساري الإطار الذي تسترشد به جهودنا. ولا تزال هذه الوثيقة، التي اعتمدتها الغالبية الساحقة من الأعضاء في جمعية كوسوفو، تحظى بتأييد شعبنا. ووفقا للالتزامات التي تعهدت بها كوسوفو بموجب الخطة، اعتمدت الجمعية أكثر من ٤٠ تشريعا في مجالات حاسمة مثل إضفاء طابع اللامركزية على الحكومة المحلية، وحماية الأقليات الإثنية وضمان حماية تراث كوسوفو الثقافي الزاخر. ولقد دخل الدستور الجديد حيز النفاذ في ١٥ حزيران/يونيه. وهو يكرس كثيرا من الأحكام الواردة في خطة أهيتساري ويتضمن أعلى معايير حقوق الإنسان.

وبالرغم من التحديات العنيفة التي تواجه كوسوفو، بما في ذلك الهجمات التي أسفرت عن وفاة أحد ضباط الشرطة التابعين للأمم المتحدة بصورة مأساوية، ظلت معظم أجزاء كوسوفو هادئة وفي حالة نظام.

وباختصار، لقد تم الانتقال إلى الوضع الجديد بصورة جيدة.

ومع ذلك يجتمع المجلس اليوم لمناقشة مستقبل وجود الأمم المتحدة في كوسوفو. وكما نتذكّر، قبل تسع سنوات في مثل هذا الشهر، اتخذ المجلس خطوة غير عادية لإنهاء حكم بلغراد لكوسوفو ووضعها تحت إشراف إدارة انتقالية تابعة للأمم المتحدة. وفي ذلك الوقت، في عام ١٩٩٩ البائس، شُرد مئات الآلاف من مواطني بلدي نتيجة للتطهير العرقي الذي قامت به بلغراد. ولقد تركنا اضطهاد ميلوسيفيتش بدون أي مؤسسات عاملة.

ولذلك، كنا ممتنين عندما جاءت الأمم المتحدة إلى كوسوفو لمساعدتنا على إعادة بناء مجتمعنا الممزق. وبدعم من الأمم المتحدة، قمنا بتطوير مؤسساتنا الديمقراطية للحكم الذاتي واخترنا قادة من خلال العديد من الجولات الانتخابية الحرة والنزيهة. وأشرفت الأمم المتحدة على إنشاء نظام الحكم بأكمله – بلدياتنا ووزاراتنا وجمعيتنا الوطنية ونظامنا القضائي وشرطتنا.

وفي السنوات الأخيرة، قامت الأمم المتحدة بنقل مسؤوليات الحكم تدريجيا إلى مؤسسات كوسوفو الجديدة. ومنذ عام ١٩٩٩، قامت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو بتقليص وجودها الفعلي وعدد موظفيها مع تحسن الوضع في كوسوفو. وخلال هذه العملية، كانت الأمم المتحدة تراعي باستمرار الظروف في كوسوفو وكيّفت وجودها مع تحسن قدرة كوسوفو على حكم نفسها.

وكما ذكر الأمين العام في تقريره الأخير (S/2008/354)، إن استقلال كوسوفو ودخول دستورنا الجديد حيز النفاذ قد خلقا وضعا جديدا إلى حد كبير ينبغي للأمم المتحدة أن تكيف نفسها معه مرة أخرى. ولذا، يقدر شعب كوسوفو مبادرة الأمين العام لإعادة تشكيل وجود الأمم المتحدة في بلدنا. ونلاحظ أن الأمين العام قد اقترح عددا من المحادثات المتبقية بشأن وجود الأمم المتحدة في كوسوفو وأكثر من ذلك، ندرك أن الأمم المتحدة سوف تستمر في القيام بمهام سيادة القانون لفترة محددة بموجب قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) وإلى أن يحين ذلك الوقت يتمكن الاتحاد الأوروبي من الاضطلاع بدوره التشغيلي بصورة تامة.

وأؤكد للأمين العام أنه سوف يتلقى الدعم والتعاون المتواصلين من كوسوفو وهو يمضي قدما بهذه المبادرة. ولقد أشرت إلى هذا الدعم في رسالة بعثتها إلى الأمين العام في أوائل هذا الأسبوع.

واقترح الأمين العام أيضا إجراء حوار لمناقشة الترتيبات العملية الممكنة لمعالجة أخطار عدم الاستقرار. ونحن على استعداد لتقبل هذا الاقتراح وننظر بجدية إلى التزام الأمين العام بالتشاور معنا على نحو وثيق، لأنه لا يمكن أن تكون هناك ترتيبات سليمة بدون مشاركة حكومة كوسوفو وموافقتها.

أما بخصوص الأخطار التي تهدد الاستقرار، ندرك أن معالجة وضع طوائف الأقليات في بلدنا عنصر جد أساسي للحفاظ على السلام. وبصفتي الرئيس، واصلت باستمرار الاتصال بالأقليات العرقية، ولا سيما صرب كوسوفو، لأؤكد لهم أن لهم وطنا في كوسوفو. وحكومة كوسوفو الحالية، التي تضم ممثلين عن مجموعات الأقليات العرقية تبحث باستمرار عن طرق جديدة لبناء دولة أكثر شمولا وعدلا.

ومع ذلك، ينتابني قلق بشكل خاص لأن جارتنا صربيا تروج لسياسة يطلق عليها زعماؤها ”الفصل العملي للأقلية الصربية عن الأقلية الألبانية“ في كوسوفو. وكما ذكر الأمين العام في تقريره، نظمت صربيا انتخابات هذا الربيع لحكومات محلية موازية غير شرعية في أراضينا. وقامت صربيا أيضا بتثبيط الأقلية الصربية عن المشاركة في حكومة كوسوفو أو رفع التقارير من خلال التسلسل القيادي لشرطتنا المتعددة الإثنيات.

ومن المفهوم أن شعب كوسوفو يساوره القلق إزاء التهديد الذي تتعرض له سيادتنا. لكن ينتابنا قلقل مماثل إزاء الرسالة التي تبعثها هذه السياسات إلى صرب كوسوفو. إن سياسات الانقسام تقوض الحكم المتعدد الأعراق الذي تعمل الأمم المتحدة على تعزيزه في كوسوفو منذ عام ١٩٩٩. إن هذه السياسات لا تجلب السلام أو الاستقرار الدائم، وإنما الاستياء وسوء الفهم. وبمزيد من الأسى، أتذكر كيف أن هذه السياسات قد جلبت المشاكل والمأساة لمنطقتي في التسعينات.

إن جمهورية كوسوفو هي الدولة المستقلة السابعة التي انبثقت عن الانهيار غير المتفق عليه لجمهورية يوغوسلافيا الاشتراكية. ومعظم هذه البلدان حصلت على دولها في ظل ظروف كانت محل نزاع وخلاف وتم الطعن فيها. ورغم أن هذا التاريخ قاتم، أؤمن بأن جميع الدول السبع، بما فيها صربيا، لها مستقبل مشرق ومزدهر. والدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة لتحقيق هذا المستقبل دور أساسي.

وبينما تقترب مدة إدارة الأمم المتحدة لكوسوفو من نهايتها، أود أن أؤكد مرة أخرى على تقديرنا لنساء ورجال الأمم المتحدة على العمل الذي قاموا به لمساعدة بلدي في الانتعاش من الحرب.

ويؤمن شعب كوسوفو بأن أفضل الطرق لتكريم هذا الإرث هو بناء دولة محبة للسلام ترنو إلى أسمى مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أشكر سعادة السيد فاتمير سييدو على بيانه. وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في إبداء ملاحظات أو توجيه أسئلة بخصوص البيانات التي استمعنا إليها من فورنا.

**السيد سباتافورا** (ايطاليا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أعرب عن ترحيبنا الحار بالرئيس تاديتش وبالرئيس سييدو وأتقدم لهما بالشكر على بيانيهما.

وأود أيضا أن أرحب ترحيبا حارا بالأمين العام، بان كي – مون الذي نتقدم إليه بعميق امتناننا وخالصه على جهوده وحسن مساعيه التي يبذلها مع الأطراف والجهات المعنية في منعطفات سياسية حساسة جدا. إن ايطاليا تدعم بصورة تامة الطريق الواقعي والحكيم والمتوازن والتطلعي الذي حدده الأمين العام في تقريره الهام والمفيد جدا (S/2008/354).

إن عدم اليقين الذي ساد في الأشهر الأخيرة ليس في مصلحة أحد، ناهيك عن الأقليات العرقية التي نحاول حمايتها والتي تحتاج، اليوم إلى بيئة مستقرة أكثر منها في الماضي.

لقد أحرزت كوسوفو تقدما كبيرا في طريقها نحو الاستقرار وبناء مؤسسات ديمقراطية. ومع ذلك، ما زال هناك قصور و لم يتم بعد تحقيق أهداف التعايش بوئام بين الأقليات المتعددة. وينبغي بذل جهود إضافية وعمل المزيد لبلوغ ذلك الهدف.

وكما ذكر الأمين العام بحق في تقريره، ”إن تحقيق المصالحة الكاملة بين طوائف كوسوفو واندماج تلك الطوائف بعضها مع بعض عملية طويلة المدى“ (S/2008/354، فقرة ٢). وعلى المجتمع الدولي أن يبقى ملتزما بكوسوفو ما دام ذلك ضروريا وأن يقدم دعما قويا في هذا الشأن.

ومما يشجع أن نقرأ في تقرير الأمين العام أن كلا من بريشتينا وبلغراد تعترفان بالحاجة إلى العثور على حل لمواصلة الوجود الدولي المدني في كوسوفو. وعلاوة على ذلك، لقد أكد أعضاء المجلس اهتمامهم بتعديل الدور التشغيلي للأمم المتحدة في ضوء الظروف المتغيرة.

وتتفق إيطاليا تماما مع الأمين العام في تقييمه أن:

”أهداف الأمم المتحدة ستتحقق على أفضل وجه من خلال اضطلاع الاتحاد الأوروبي بدور تنفيذي معزز في مجال سيادة القانون، تحت مظلة الأمم المتحدة برئاسة ممثلي الخاص“. (S/2008/354، الفقرة ١٣)

والاتحاد الأوروبي على استعداد لأداء ذلك الدور في كوسوفو. وسيكمل عمل الأمم المتحدة في صون السلام والأمن الدوليين ويتيح الانتفاع بما لديه من موارد ودراية فنية طويلة في البلقان.

وثمة دلالة في أن يختتم المجلس الأوروبي اليوم فقط بيانه على النحو التالي، وأسوق بضع مقتطفات مما جاء فيه:

”لا يزال الاتحاد الأوروبي ملتزما بالاضطلاع بدور رئيسي في ضمان استقرار كوسوفو. ... ويرحب الاتحاد الأوروبي بتقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، و ... بعزمه على إعادة هيكلة الوجود المدني الدولي في كوسوفو. وهذا من شأنه أن ييسر نشر بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في جميع أنحاء كوسوفو“.

وبتمكين الاتحاد من الاضطلاع بدور معزز في كوسوفو من خلال بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون، في إطار القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، سيكون في الإمكان إحراز تقدم كبير في مجال حقوق الأقليات مع إيلاء اهتمام خاص للأقلية الصربية في كوسوفو، بما في ذلك حماية تراثها الديني والثقافي.

ويجب أن ينمي الاتحاد الأوروبي دوره في مجالات الشرطة والعدل والجمارك. وفي الوقت ذاته، ينبغي أن تعيد الأمم المتحدة صياغة دورها مع المحافظة على بعض الوظائف الأساسية، مثل تسهيل الحوار بين بلغراد وبريشتينا، حتى يتسنى إيجاد حلول للمسائل المعلقة.

وتؤكد إيطاليا مجددا التزامها بالمساهمة في الجهد الدولي في كوسوفو وفي تحقيق الاستقرار الإقليمي. وسنواصل العمل مع الأمم المتحدة لكي نكون من المساهمين الرئيسيين في قوة كوسوفو، ونحبذ تعزيز الدور الذي تقوم به منظمة الأمن والتعاون في أوروبا فيها. علاوة على ذلك، سنكون من المشاركين الرئيسيين في بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون لأننا نؤمن بقوة بأن قيام الاتحاد الأوروبي بدور أقوى في كوسوفو سيمهد الطريق إلى اندماج هذا البلد في الاتحاد.

وأود أن أختتم باقتباس من بنجامين دزرائيلي: ”النجاح صنو للإقدام“. فلنكن جميعا حول هذه الطاولة من أصحاب الإقدام، ونؤيد الطريق الذي رسمه الأمين العام للمضي قدما للأمام، صونا للسلام والاستقرار وتوطيدا لدعائمهما، ولمنح كوسوفو وصربيا والمنطقة بأسرها فرصة للتقدم نحو مستقبل أكثر استقرارا ورخاء ضمن الاتحاد الأوروبي.

**السيد آرياس** (بناما) (تكلم بالإسبانية): أود قبل كل شيء أن أشكر الأمين العام على وجوده في هذه القاعة، وأن أعترف بأهمية التقرير الذي قدمه لنا من فوره (S/2008/354). ونود أيضا أن نرحب برئيس صربيا، السيد بوريس تاديتش، ورئيس كوسوفو، السيد فاتمير سييديو، وأن نشكرهما على البيان الذي أدلى به كل منهما.

وقبل أن أدلف إلى الموضوع الذي نحن بصدده اليوم فيما يتعلق بمستقبل كوسوفو، أود أن أسلط الضوء على موضوعين ترى بناما فيهما أهمية خاصة. وأود أن أقول أولا إن بناما كانت تفضل لو اتخذ التعامل مع الخلافات بين صربيا وكوسوفو منحى آخر. غير أن بناما تعترف بأن من مسؤولية الأمين العام واختصاصه أن ينفذ الولايات التي ينيطها به مجلس الأمن، وبالتالي، أن يعدّل تلك الولايات وفقا لتغير الظروف على أرض الواقع. ثانيا، نود أن نؤكد الدور الرئيسي الذي ستؤديه المنظمات الإقليمية في حل المسائل التي يعالجها هذا المجلس.

وبالإشارة الآن إلى لبّ هذا الموضوع، لا يمكننا أن ننكر أن الواقع على الأرض في كوسوفو اليوم مختلف كثيرا عن الواقع كما كان موجودا حين اتخذ مجلس الأمن القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) بدون تحديد موعد لانتهائه. فلم نشهد إعلان استقلال كوسوفو والاعتراف اللاحق بها من عدد كبير من البلدان، بما فيها بعض أعضاء هذا المجلس، وإنما أيضا بدأ منذ أقل من أسبوع واحد، بتأييد من الغالبية العريضة من سكان كوسوفو، سريان دستور يضفي على كوسوفو سلطات الدولة ويدعو الاتحاد الأوروبي علاوة على ذلك إلى القيام بدور إشرافي في إقرار سيادة القانون في البلد.

وقد أدى الاتحاد الأوروبي كذلك، فيما يتعلق بهذه المسألة، دورا هاما في كوسوفو منذ بدأ نفاذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، وتصرف وفقا لمنطوق تلك الوثيقة: علاوة على ذلك، نظرا لتغير الحالة على أرض الواقع، فقد أعلن الاتحاد الأوروبي عزمه على الاضطلاع بدور أكبر في كوسوفو والقيام تدريجيا، من خلال بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون، بالجزء من الولاية الذي رأت أن تكلفها به بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. كذلك، يتعين أن يؤخذ في الاعتبار هنا دور منظمة حلف شمال الأطلسي في ضمان أمن كوسوفو وتدريب القوة الأمنية المتعددة الأعراق فيها.

وفي ظل هذه الظروف، نعرب عن تأييدنا لمقترحات الأمين العام بتعديل شكل البعثة وفقا للواقع الحالي ولاعتزام الاتحاد الأوروبي أن يضطلع بجزء من مسؤوليات الأمم المتحدة في كوسوفو حسبما يراه الأمين العام مناسبا.

وهذا النهج مناسب وضروري بنوع خاص في ضوء عجز مجلس الأمن عن التوصل إلى اتفاق بشأن هذه المسألة وبالنظر إلى طابع القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) غير المحدد. وما لم نتخذ هذه الخطوة ونتعامل مع واقع هذا الاقتراح، فسنكون متجاهلين لولايتنا الرئيسية وهي ضمان السلام والأمن الدوليين. وبدلا من ذلك سنعطي الأولوية للقضايا السياسية ذات الطابع الوطني.

وأخيرا، نود أن نوضح أن كل ما يتخذ من إجراءات تنفيذية، سواء من جانب البعثة أو بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو أو السلطات في كوسوفو، لا بد أن يضمن أمن مجتمع كوسوفو بأكمله، بما فيه طوائف الأقليات.

**السيد ريبير** (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود قبل كل شيء أن أشكر الأمين العام على تقريره (S/2008/354) وعلى ما أبلغنا به فيما يتعلق بمستقبل وجود الأمم المتحدة في كوسوفو. وأرحب ايضا بالسيد تاديتش، رئيس جمهورية صربيا، والسيد سييديو، رئيس جمهورية كوسوفو، وقد أصغينا إلى كليهما بمزيد الاهتمام.

نجتمع اليوم وقد انتهت كوسوفو منذ فترة وجيزة، في ١٥ حزيران/يونيه الماضي، من عملية بدأت في عام ١٩٩٩، بدخول دستورها و ٤١ قانونا رئيسيا حيز النفاذ. ونرحب ببدء سريان هذه النصوص، التي ستزود الدولة الجديدة بإطار قانوني يتمشى مع المعايير والقيم الأوروبية ويتيح إطارا واقيا لجميع الطوائف المقيمة في كوسوفو، بما فيها الطائفة الصربية.

واستقلال كوسوفو، الذي تحقق في حوالي ١٧ شباط/فبراير الماضي، هو ثمرة لعملية طويلة. وقد اعترفت فرنسا بدولة كوسوفو الجديدة على الفور، وتلتها الغالبية العظمى من شركائها في الاتحاد الأوروبي. وندرك تنوع ردود الفعل التي شهدناها من جانب المجتمع الدولي منذ استقلال كوسوفو . غير أن ثمة واقعا جديدا هنا لا بد للجميع من مراعاته.

وبغضّ النظر عن المسائل المبدئية فيما يتعلق بالمركز، يدل التقييم الموضوعي على أن أشد السيناريوهات التي تنبأ بها البعض تشاؤما لم تتحقق خلال فترة ما يزيد على الأربعة شهور التي انقضت على الاستقلال. بل على العكس من ذلك، ما نراه هو حالة أمنية هادئة بصفة عامة ومؤسسات تعمل على نحو يبعث على الارتياح في إطار ديمقراطي.

وقد أمكن هذا التطور الإيجابي في الحالة ولا شك بفضل الوجود المدني والعسكري الدولي من خلال جهوده لبناء مؤسسات كوسوفو على مدى السنوات التسع الماضية، ومن خلال إجراءاته لتحقيق الاستقرار على أرض الواقع خلال الفترة الحاسمة التي انقضت لتوها.

مع ذلك، فإن ما تم انجازه ما زال هشا. وإن مستقبل كوسوفو والمنطقة يواجه حالات غموض هائلة. ومن الجوهري في هذه البيئة الجديدة الحفاظ على الوجود الدولي، مما سيساهم في بناء كوسوفو الديمقراطية المتعددة الطوائف. وفي ذلك الصدد نعتبر أن الأمين العام قد اضطلع كما يجب بالمسؤوليات المناطة به بالقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). فقد عمل بروح الشفافية والحوار مع كفالة التشاور مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين في وقت مبكر، أولا وقبل كل شيء مع برشتينا وبلغراد. وأود أن أتقدم إليه بصفة خاصة بالشكر على تجشمه عناء الحضور هنا شخصيا لإبلاغ مجلس الأمن حول خططه لإعادة التشكيل.

لقد برهن الأمين العام، بالنهج الذي اتبعه، على حرص على عدم التحيز لا تشوبه شائبة فيما يتعلق بالولاية التي كلفه بها مجلس الأمن. وإن الأهداف ذات الأولوية التي وضعها – صون الاستقرار والأمن والحفاظ على العمل الذي أنجزته بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (بعثة كوسوفو) أثناء السنوات التسع الماضية – لا ترقى إليها الشكوك.

وبفضل تنفيذ إعادة التشكيل التي رسمها لبعثة كوسوفو، ينبغي للأمين العام أن يكون قادرا على التعويل على مساعدة المجتمع الدولي بأسره. وأود أن أطمئنه على الدعم الكامل لفرنسا. ونحن، شأننا شأن أعضاء مجلس الأمن الآخرين كافة، عقدنا العزم على فعل كل ما في وسعنا لكفالة أن يكون الفجر الذي يبزغ على شعب كوسوفو فجرا يساهم في العودة التي لا رجعة فيها إلى السلام والاستقرار في بلقان الغربية بأسرها.

لذلك ينبغي لبعثة كوسوفو أن تواصل مهمتها في سياق جديد، آخذة في اعتبارها التغييرات التشغيلية الضرورية التي يجب إجراؤها حتى تتمكن من الاضطلاع على خير وجه بالوظائف المعهود بها إليها. ويمكنها أن تعول على التعاون التام من الاتحاد الأوروبي في ذلك الجهد، وهو ما أكده قبل قليل المجلس الأوروبي. إن بعثة الاتحاد الأوروبي لسيادة القانون في كوسوفو، التي يجري نشرها حاليا، مهيأة بصفة

خاصة للاضطلاع بدور عملياتي متزايد ضمن إطار العمل الذي حدده الأمين العام، بالتوافق التام مع القانون الدولي وفي إطار القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

لكن الوجود الدولي، بقدر ما قد يعتبر تأثيره مفيدا، لن يمكنه تحقيق شيء من دون إبداء الشعبين الصربي والكوسوفي الإرادة اللازمة لحسم الخلافات بينهما عن طريق الحوار، وللحفاظ على إمكانية مستقبل مشترك من دون اللجوء إلى العنف. ويسعدنا أن نرى أن كلا الجماعتين السكانيتين في كوسوفو، الألبان والصرب، لم تسيرا وراء المتطرفين في كلا الجانبين، حيث واصلت الأغلبية الساحقة بينهما التمسك بالتزاماتها بالحل السلمي للخلافات بين الطائفتين.

لقد أبدى سكان كوسوفو والسلطات الكوسوفية موقفا مسؤولا سيساهم في تمكين كوسوفو من أن تحتل تدريجيا مكانها بين صفوف المجتمع الدولي. إن التزامهم بسيادة القانون وحرصهم المخلص على بناء دولة متعددة الطوائف وتحترم الأقليات، ورغبتهم في تشجيع روابط ودية مع جيرانهم والتزامهم تجاه أوروبا، كلها التزامات قوية يجب تنفيذها بالطبع. وإننا نقدر كثيرا التزام رئيس كوسوفو، الذي كرره اليوم أمام المجلس السيد سيدو، بمواصلة التعاون الوثيق مع الأمم المتحدة لبلوغ تلك الغاية.

وفي وجه الأحداث المؤسفة كان يمكن لأبناء الشعب الصربي أن ينجرفوا وراء العواطف القومية ويقطعوا قنوات الاتصال مع الآخرين. لكنهم، على النقيض من ذلك، أثبتوا، مرتين، في ٣ شباط/فبراير و ١١ أيار/مايو ٢٠٠٨، أنهم يمتلكون الشجاعة اللازمة ويتمتعون ببصيرة ثاقبة، فأظهروا مساندتهم الواضحة للقوى الديمقراطية والقوى المناصرة للتوجه الأوروبي.

في ذلك الصدد اسمحوا لي مرة أخرى أن أرحب بالالتزام المتواصل للرئيس تاديتش، الذي تكرر مرات عديدة أمام مجلس الأمن، بربط مستقبل بلده بعملية التكامل مع الاتحاد الأوروبي. ونرى أن صربيا ستصبح بالتأكيد عضوا في الاتحاد الأوروبي. وهذا متروك لها ونحن نأمل أن تختاره.

إن التوقيع في ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ على اتفاق الاستقرار والانتساب كان أول خطوة على الطريق المؤدي إلى أوروبا. وما زلنا نؤمن بأن طريق صربيا نحو الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك حصولها على مركز المرشح للعضوية، يمكن تسريعه. وإن فرنسا، التي ستتسلم رئاسة الاتحاد الأوروبي في ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨، تعتزم أن تضيف زخما كبيرا وراء تلك العملية بطرح آفاق واضحة أمام صربيا.

ختاما، أود أن أشدد على أن الاتحاد الأوروبي يدرك إدراكا تاما مسؤولياته عندما يدعم حسم مسألة كوسوفو ومساعدة كوسوفو على تجاوز العقبات التي تعترض طريق المستقبل المستقر المزدهر للبلقان الغربية بأسرها. وبتلك الروح نشرنا بعثة سيادة القانون في كوسوفو. وبتلك الروح أيضا سنسعى، في الأشهر المقبلة، إلى تحقيق التقدم في بناء مستقبل مشترك للصرب والكوسوفويين في سياق الاتحاد الأوروبي.

**السيد تشوركين** (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نود أن نشكر الأمين العام بان كي - مون على تقريره (S/2008/354) عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (بعثة كوسوفو). ونرحب بمشاركة الرئيس تاديتش، رئيس جمهورية صربيا، في اجتماع اليوم، ونحن ممتنون لتحليلاته. كما استمعنا باهتمام إلى الخطاب الذي ألقاه السيد سيدو، وإن كان واضحا أن آراءه تتناقض مع الأحكام التي تتطلب احترام القانون الدولي، وعلى وجه التحديد، أحكام القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

النهج الذي تتبعه روسيا تجاه الحالة الراهنة في كوسوفو وفيما حولها يستند إلى الحاجة إلى التقيد الصارم

بالقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) وبولاية بعثة كوسوفو التي أقرها مجلس الأمن بذلك القرار. وإننا مقتنعون بأن إعلان استقلال كوسوفو من طرف واحد واعتراف بعض الدول به يتناقض مع القانون الدولي، لا سيما ميثاق الأمم المتحدة ووثيقة هلسنكي الختامية و القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) وقرارات أخرى لمجلس الأمن.

وكما يبين الأمين العام بوضوح في تقريره، ما زال القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) ساري المفعول سريانا تاما. لذلك فإن الممثل الخاص للأمين العام وبعثة الأمم المتحدة في كوسوفو، التي يترأسها الممثل الخاص، يجب أن يضطلعا بوظائفهما وبالمسؤوليات المناطة بهما. ومن بينها كفالة أن حقوق وأمن الأقليات القومية تُحترم، وأن المعايير الديمقراطية التي حددها المجتمع الدولي تُطبَّق في المقاطعة.

وإننا نعتبر انتشار ما يسمى ببعثة الاتحاد الأوروبي لسيادة القانون في كوسوفو، الذي بدأ فعلا، من دون الموافقة الملائمة من مجلس الأمن، وتشكيل الفريق التوجيهي الدولي أمرين غير قانونيين. فذلك يتناقض مع القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) ومع المبادئ المتفق عليها لحل مسألة كوسوفو.

كما شعرنا بالجزع من سلوك السيد بيتر فيث، الذي قال مؤخرا إنه، اعتبارا من ١٥ حزيران/يونيه، ستكون إدارة كوسوفو مرتكزة على دستور كوسوفو وأن دور الممثل الدولي الرئيسي في المقاطعة سيتولاه هو. تلك المحاولة الخرقاء للاستحواذ على وظائف الممثل الدولي الرئيسي في كوسوفو تتناقض مع الفقرة ٦ من القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، التي تنص على أن ذلك الدور يعود، في الحقيقة، إلى الممثل الخاص للأمين العام.

كما نعتبر أي إجراءات تستهدف نقل الوظائف أو الملكية من بعثة كوسوفو إلى بعثة الاتحاد الأوروبي أو إلى الممثل المدني الدولي، الذي لا يتمتع بمركز شرعي، إجراءات غير مقبولة. ومحاولة القيادة السابقة لبعثة كوسوفو لإعادة تشكيل البعثة بالالتفاف على مجلس الأمن تخل بهيبة الأمم المتحدة. وإن أنشطة الممثل الخاص السابق للأمين العام روكر ونائبه لاري روسين كانت مناقضة تماما لمعايير السلوك التي يتعين على موظفي الخدمة المدنية الدولية أن يتقيدوا بها وفقا لميثاق الأمم المتحدة. وأي محاولة للاعتراف بالوجود المدني الدولي في كوسوفو، مع الإخفاء المتعمد للمعلومات عن مجلس الأمن، محاولة مرفوضة. وإننا نطلب بأن يعطي الأمين العام لأعضاء مجلس الأمن معلومات مفصلة عن كل جوانب أنشطة بعثة كوسوفو.

وفيما يتعلق بالتركة المؤسفة التي خلفتها القيادة السابقة لبعثة كوسوفو، نرى لزاما علينا أن نذكِّر بالأحداث التي وقعت في شمال متروفيتسه في ١٧ آذار/مارس من هذا العام. وتلك الأحداث مشار إليها في الفقرة ٦ من التقرير المعروض على المجلس. لكن التقرير يخلو من أي إشارة إلى نتائج التحقيقات التي أجرتها الأمانة العامة بناء على طلب ما لا يقل عن دولتين عضوين بالأمم المتحدة، أي صربيا وأوكرانيا. وإننا نصر على تقديم تقرير مناسب إلى مجلس الأمن في أقرب وقت ممكن.

ويحدونا الأمل أن تتعظ القيادة الجديدة لبعثة كوسوفو بما حدث وأن تتصرف بطريقة غير متحيزة، مثلما يليق بمسؤولي الأمم المتحدة الرسميين، وبالتقيد الصارم بإطار عمل ولاية البعثة المستندة إلى القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). كما يجب قوات كوسوفو، العاملة في الإقليم تحت رعاية الأمم المتحدة، الامتثال التام لولايتها المعتمدة في القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). ولن يُقبل أي تفسير تعسفي لهذه الولاية.

ونشعر بالقلق إزاء الإجراءات الأخيرة لوزراء دفاع الدول الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي التي تسعى إلى إشراك قوة كوسوفو في البعثة مباشرة في تدريب

ما تسمى قوة أمن كوسوفو. وبوجه عام، نرحب بدور تثبيت الاستقرار الذي تضطلع به قوة كوسوفو بقيادة منظمة حلف شمال الأطلسي. وفي الوقت ذاته، إذا ما اتُخذ قرار بمشاركة منظمة حلف شمال الأطلسي في عملية تدريب قوة أمن كوسوفو، فإن تلك المنظمة تكون قد تجاوزت ولاية الوجود العسكري الدولي كما اعتمدها مجلس الأمن.

وبعد دراسة تقرير الأمين العام، فإننا لا نوافق على كل شيء ورد فيه. في الفقرة ٥، يذكر التقرير أن صرب كوسوفو، بعد إعلان الاستقلال من جانب واحد، ''اتخذوا تدابير تنطوي على تحديات خطيرة بالنسبة لدور البعثة في كوسوفو''. وفي الوقت ذاته، لا نرى أنه قد أجري أي تقييم لإجراءات المؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي في كوسوفو، التي تتكلم بصراحة عن اعتزامها تقليل تعاونها مع بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. ومع ذلك، فإن ما هو معرض للخطر هنا القدرة الحقيقية للوجود المدني الدولي على الوفاء بالعناصر الأساسية لولايته، مثل الحفاظ على القانون والنظام وصون السلام الاجتماعي والإثني – الديني في الإقليم.

وعندما يحدث أي تهديد لموظفي بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو أو أي محاولة لعرقلة عملهم، فإننا نتوقع أن يقوم الأمين العام، مع قيادة قوة كوسوفو، باتخاذ الإجراءات الضرورية المنصوص عليها في القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) لضمان سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة، وأن يبلغ الأمين العام مجلس الأمن فورا بأي انتهاكات للالتزامات القائمة بموجب القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

وأشار الأمين العام في التقرير إلى نوايا السلطات المؤقتة لألبان كوسوفو لانتهاك أحكام الفقرة ٧ من القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) انتهاكا كبيرا. إذ يقول جزء من الفقرة ٧:

''وقد أوضحت حكومة كوسوفو في هذا الصدد أنها سترحب باستمرار وجود الأمم المتحدة في كوسوفو شريطة أن يقتصر على أداء ما تبقى من مهام محدودة.''

والفقرة ٩ من التقرير نصها:

''أصدرت حكومة كوسوفو تشريعاً يدخل حيز النفاذ في ١٥ حزيران/يونيه، ويقصد فعليا إلى أن تتولى الحكومة المهام والاختصاصات المنوطة حاليا بالعنصر الرابع [من بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو]''.

ولسوء الحظ، تعامل تلك الانتهاكات في التقرير باعتبارها جائزة. وهكذا، ترد في الفقرة ١٠ إشارة إلى ''واقع جديد في كوسوفو''، بالرغم من أنه من مسؤولية القيادة في الأمانة العامة ضمان تنفيذ قرارات مجلس الأمن وإبلاغ المجلس في حالة وقوع انتهاك لأحكامها. وفي الواقع، نشاهد انتهاكات خطيرة للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة يمكن أن تكون لها آثار سلبية شديدة الخطورة على تطور الوضع في مناطق كثيرة في العالم، بل على دور الأمم المتحدة في حل الصراع.

ونود أن نؤكد على موقفنا المبدئي فيما يتعلق بإعادة تشكيل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. نعتقد أنه بعد تلقّي موافقة واضحة من الأطراف – وعلى وجه الخصوص من بلغراد – على مقترحات الأمين العام بشأن تحويل الوجود المدني الدولي في كوسوفو، يمكن أن يتخذ المجلس فورا القرار المناسب. وإن اتخاذ أي خطوات من شأنها تجاوز المجلس سيشكّل انتهاكاً للميثاق، بغض النظر عن وقت اتخاذها.

وتحقيقاً لهذه الغاية، نتوقع أن يسترشد الأمين العام، لدى اتخاذه ما يلزم من إجراءات، بأحكام الميثاق وبالولاية الحالية كما ترد في القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، وأن يمتنع عن اتخاذ أي إجراء مستقل لا يفرضه مجلس الأمن لإعادة تشكيل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

ونعتقد أن جلسة المجلس اليوم لا تعني انتهاء مجلس الأمن من النظر في مسألة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. بل، إن هذه المناقشة مجرد خطوة أولى في عملية بحث المجلس عن حلول ممكنة لهذه المسألة. وتحقيقا لهذه الغاية، ندعو الأمين العام إلى مواصلة المشاورات مع الأطراف ومع أعضاء المجلس حول معايير بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو في المستقبل.

**السيد لي لونغ مينه** (فييت نام) (تكلم بالانكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقدكم هذه المناقشة للمجلس. كما أشكر الأمين العام على مشاركته وعلى عرضه الشخصي لتقريره عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2008/354). ويرحب وفد بلادي أيضا بمشاركة فخامة السيد بوريس تاديتش، رئيس جمهورية صربيا، والسيد فاتمير سييديو في جلسة المجلس اليوم.

ويبين موقف حكومة فييت نام فيما يتعلق بمسألة كوسوفو مدى احترامنا لأصل المبادئ الأساسية للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. ولا يزال موقفنا المبدئي دون تغيير.

لقد درس وفد بلادي بعناية تقرير الأمين العام. ونشاطره رأيه بأن الأحداث الأخيرة في كوسوفو فرضت تحديات كبيرة على قدرة بعثة الأمم المتحدة للإدارة الانتقالية في كوسوفو على ممارسة سلطتها الإدارية، وأن هناك حاجة ملحّة للتوصل إلى حل توافقي يحافظ على السلام والأمن في كوسوفو.

وفي رأي وفد بلادي أنه بينما نصّ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) على الاطار القانوني للوجود المدني الدولي في كوسوفو وأن شكله، في صورة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، قد حدده المجلس على أساس تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة S/1999/672، فإن أي تغيير أو إعادة تشكيل للوجود المدني الدولي في كوسوفو سيتطلب قرارا جديدا من المجلس، وفقا للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، وكذلك موافقة جميع الأطراف المعنية.

وبإعادة تأكيد موقف فييت نام الثابت أنه يجب أن تحترم السيادة والسلامة الإقليمية لجميع الدول احتراماً كاملاً، فإننا نهيب ببلغراد وبريشتينا أن تمتنعا عن اتخاذ أي إجراء قد يعرّض السلام للخطر، ويؤدي إلى العنف أو يهدد الأمن في كوسوفو وفي المنطقة. ونحث كلا الطرفين على استئناف الحوار والمفاوضات الهادفة إلى التوصل إلى حل شامل ودائم لمسألة كوسوفو لمصلحة السلام والأمن والاستقرار في منطقة البلقان وفي أوروبا بوجه عام.

ويود وفد بلادي أن يغتنم هذه الفرصة ليثني على الجهود التي يبذلها الأمين العام، ويشجعه على إشراك كلا الطرفين، بالتنسيق مع الآليات القائمة، في بذل جهود دبلوماسية بهدف ضمان الحقوق والمصالح المشروعة لجميع الطوائف في كوسوفو، وتيسير عودة اللاجئين والمشردين داخليا بكرامة.

وأود أن أختتم بياني بإعادة تأكيد دعم فييت نام للدور المحوري الذي تضطلع به الأمم المتحدة في تعزيز الحوار وعملية المصالحة وفي الحفاظ على السلام والأمن في كوسوفو وفي البلقان.

**السيد غرولز** (بلجيكا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أيضا أن أرحب بيننا بوجود الأمين العام وبرئيس جمهورية صربيا، السيد بوريس تاديتش، وبرئيس جمهورية كوسوفو، السيد فاتمير سييديو.

أود أن أسلط الضوء بإيجاز على ثلاث نقاط يوليها وفد بلادي أهمية خاصة. أولا، إلى جانب الحادث الذي أودى بحياة عضو من بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، لا يزال الوضع في كوسوفو هادئا بوجه عام،

بما في ذلك بعد إعلان الاستقلال في ١٧ شباط/فبراير. وفي ذلك السياق، نرحب بالموقف المسؤول للأطراف المعنية.

ثانيا، يقع الوجود الدولي وتشكيله في صميم تقرير الأمين العام (S/2008/354) ومناقشاتنا اليوم. وتعرب بلجيكا عن تقديرها للجهود التي يبذلها الأمين العام لتكييف وجود الأمم المتحدة مع واقع قد تغير جذرياً، كما أوضح في تقريره. إن إعادة التشكيل المقترحة أمر ضروري. والأهم من ذلك، أنها تتفق مع القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). كما أنها تقع بالكامل ضمن اختصاص الأمين العام. ولذلك، نستطيع أن نؤيدها. ومن المهم الآن أن تنفذ إعادة التشكيل هذه بسرعة بحيث تتمكن بعثة سيادة القانون التابعة للاتحاد الأوروبي في كوسوفو من الإسهام في إقامة وتعزيز سيادة القانون في كل أنحاء كوسوفو، الأمر الذي سيكون في مصلحة كل مواطني كوسوفو.

ثالثا، أود التشديد على عبارة ”في كل أنحاء كوسوفو“. وفي هذا السياق، لدى بلجيكا تساؤلات حول إقامة سلطات بلدية موازية في مناطق الأكثرية الصربية والإعلان عن برلمان صربي في كوسوفو. إن هذا يتعارض مع الإطار التشريعي الذي حددته بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو والمدعوم من جانب المجتمع الدولي.

وجلي أن مصلحة بريشتينا وبلغراد تكمن في إقامة علاقات عمل جيدة. وتوضح الرسالة التي وجهها الأمين العام إلى الطرفين الطريق الذي ينبغي سلوكه. إننا ندعو كلا الطرفين إلى إقامة هذه العلاقة وإعطائها بعض المضمون وإلى أخذ مستقبلهما بعين الاعتبار، ولا حاجة للتذكير بأن ذلك المستقبل يتمثل بقوة في أوروبا.

وفي الختام، يود وفد بلدي أن يعرب عن رضاه عن العمل الذي أنجز من جانب بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة والممثل الخاص خلال السنوات القليلة الماضية.

**السيد كافاندو** (بوركينا فاسو) (تكلم بالفرنسية): أود أن أغتنم هذه الفرصة لأرحب بوجود الرئيسين بوريس تاديتش وفاتمير سييديو معنا اليوم، وأود كذلك أن أشكر الأمين العام على حضوره وعلى التقرير (S/2008/254) الذي عرضه علينا عن مستقبل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

على مدار تسع سنوات من وجود بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، ساعدت البعثة كوسوفو على إنشاء وترسيخ مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة، وهي مؤسسات ديمقراطية ومسؤولة، وعلى إطلاق الاقتصاد الذي يملك مقومات الاستمرار. ولكن على الرغم من هذه الجهود والمنجزات التي لا يمكن إنكارها في العديد من المجالات، ما زال يتعين القيام بمزيد من العمل. ويجب الآن أن نشهد عملية مصالحة واندماج لطوائف كوسوفو. وهذا يمثل تحديا كبيرا.

والحالة الجديدة القائمة منذ إعلان الاستقلال في ١٧ شباط/فبراير تمثل حقيقة قائمة، وكان من إجراءاتها الرئيسية – وقد أشار إليها المتكلمون السابقون – سن الدستور الذي بدأ نفاذه في ١٥ حزيران/يونيه، ورغبة سلطات كوسوفو في قيام الأمم المتحدة بمهام متبقية ومحدودة، واستعداد الاتحاد الأوروبي لنشر موظفين في مجالات الشرطة والعدالة والجمارك، وفض اشتباك المفوضية الأوروبية فيما يتعلق بإعادة البناء الاقتصادي التي كانت تحت سلطة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة، وقرار سلطات بريشتينا بتولي المسؤولية في هذا المجال.

هذا هو السياق الذي تجري فيه مناقشة طبيعة وجود بعثة الأمم المتحدة وملاءمته في كوسوفو بما في ذلك مستقبل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. وهذا الأمر جدير باهتمام خاص من جانب مجلس الأمن، ومن

الأهمية بمكان التوصل إلى توافق في الآراء بشأن هذه المسائل الأساسية من أجل صون السلام والاستقرار في كوسوفو والمنطقة.

وفي هذا الصدد، يود وفد بلدي أن يشكر الأمين العام على مبادرته ببدء المشاورات مع الأطراف بغية المضي في إطار القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) لإعادة تشكيل الوجود الدولي في كوسوفو. ونحن نؤيد هذا النهج وندعمه لأنه يمكننا، في جملة أمور أخرى، من المحافظة على تلك الإنجازات الهامة للأمم المتحدة والمجتمع الدولي في كوسوفو وتكييف وجودها مع تطورات الوضع في الميدان. إننا ندعو كل الأطراف والمجتمع الدولي بأسره إلى التعاون مع الأمين العام في إطار هذا النهج لكي نضمن لكوسوفو ومنطقة البلقان بأسرها مستقبلاً مزدهراً في ظل السلام تسوده علاقات حسن الجوار والتفاهم المتبادل.

**السيد ناتاليغاوا** (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أشارك المتكلمين الآخرين الذين شكروا الأمين العام على إحاطته الإعلامية بشأن مقترحه وعلى تقريره عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. ونود كذلك أن نرحب بالسيد بوريس تاديتش، رئيس جمهورية صربيا، والسيد فاتمير سييديو وأن نشكرهما على بيانيهما.

لقد أكدنا باستمرار على أنه يجب على المجلس أن يواصل على الدوام إطلاع أعضائه بشكل كامل على الوضع وأن يُكَوّن فهماً موحداً ومشتركاً لتأثير تطور الأحداث على عمل وسياسة المدير المؤقت لكوسوفو، أي بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. ونحن ندرك أن تكييف العمليات وصقل الاستجابة للتطورات والتغيرات في الميدان مسألة حتمية في بعثات الأمم المتحدة، بما فيها البعثة في كوسوفو. وفي حالة البعثة الأخيرة، يجب أن تكون الجهود متسقة مع الإطار العملياتي المنشأ عملا بالقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). ولذلك، نحن نقدر جهود الأمين العام الاستثنائية والمدروسة جيداً لوضع مساعيه الحميدة في خدمة الأطراف وأصحاب المصلحة الرئيسيين لتحقيق حل يأخذ جانب الحياد إزاء مسألة الوضع، وهو الحل الذي يتصدى للتحدي القائم ويدير الحالة في الميدان بطريقة فعالة. وتدرك إندونيسيا أهمية حزمة الأفكار المقدمة من الأمين العام بشأن إعادة تشكيل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو لدفع المنطقة نحو السلام والأمن، بينما يتم تأمين إرث الأمم المتحدة واستمرار دورها.

إن التآزر بين جهود الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي جدير بدعمنا. وينبغي لجهود الاتحاد الأوروبي لأداء دور عملياتي أكبر في الإطار المحايد بشأن الوضع أن تلقى التشجيع والدعم، حيث أن ذلك سيوفر مزيدا من الاستقرار في المنطقة. وفي حقيقة الأمر، إن هذا الدور يضع في حيز التنفيذ الموضوع الذي كثيرا ما جرت مناقشته في الآونة الأخيرة والمتعلق بالتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية على النحو المتوخى في الفصل الثامن من الميثاق. ونرى أن المنظمات الإقليمية تستطيع تقديم مساهمات ذات معنى وبناءة في معالجة القضايا الإقليمية. وهذا هو الحال في أفريقيا والأمريكتين وآسيا، وهو ينطبق بالمثل على أوروبا.

بيد أن التآزر في جهود مع الأمم المتحدة هو الأساس في أي مكان آخر. ولذلك، من الأهمية بمكان إنشاء علاقة تنظيمية واضحة بين مكتب الاتحاد الأوروبي والعمليات المدنية الدولية ومكتب الممثل الخاص للأمين العام. ويتعين على المجلس، في هذا الصدد، أن يظل متابعاً أنشطة الاتحاد الأوروبي والعملية المدنية الدولية في الميدان، الإحاطات الإعلامية للممثل الخاص للأمين العام والتقارير المكتوبة للأمين العام.

ومرة أخرى، يتعين على الكيانين أن يعملا في إطار القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). وسأنهي بياني بتشاطر بعض الأفكار الختامية. نود أن نؤكد على حقيقة أن القرار ١٢٤٤

(١٩٩٩) ما زال نافذا. ويظل الحوار والمفاوضات أمرين لحل مسألة الوضع النهائي. وقد كان هذا موقف إندونيسيا وما زالت تتمسك به. ويجب أن يوجه المجلس رسالة واضحة وموحدة إلى جميع الأطراف بأن عليها مواصلة ضبط النفس، وأن يستمر المجلس في ممارسة دوره القيادي بشأن هذه المسألة. ونرى أنه يتعين على الأمين العام أن يواصل عمله مع جميع الأطراف في المنطقة بغية إيجاد حل يقوم على الاتفاق المتبادل ويتماشى مع القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

وأخيرا، أود أن أختتم بتوجيه الشكر للأمين العام وفريقه على جهودهم التي لا تكل، ولموظفي بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو على تفانيهم المستمر وسعيهم إلى تحقيق السلام والأمن وفقا لقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩).

**السيد يوريكا** (كرواتيا) (تكلم بالانكليزية): أود، أولا وقبل كل شيء، أن أعرب عن الشكر للأمين العام على عرض تقريره (S/2008/354). ونود أن نرحب أيضا بفخامة السيد بوريس تاديتش، رئيس جمهورية صربيا، وفخامة الرئيس فاتمير سييديو، رئيس جمهورية كوسوفو.

في ١٥ حزيران/يونيه، دخل دستور جمهورية كوسوفو حيز النفاذ. ونهنئ شعب كوسوفو على اعتماد واحد من أكثر الدساتير تقدما، دستور يحتوي على أقوى الآليات المعترف بها دوليا لحماية حقوق الإنسان ويشتمل على أفضل الممارسات الأوروبية لحماية الإثنيات المتعددة. ويؤكد اعتماد الدستور ودخوله حيز النفاذ، من جديد، أن كوسوفو بلد حقيقي في أوروبا وأنه بلد أوروبي حقا. ونأمل في أن يكون تنفيذ الدستور والامتثال لأحكامه أكثر تقدما تأكيدا متواصلا لذلك.

وبعد مشاق طال أمدها ومرور تسع سنوات على إنشاء بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو نتمنى كل النجاح لشعب كوسوفو في إدارة شؤون حياته. ونتمنى له الاستقرار والأمن والرخاء، فضلا عن سرعة اندماجه في الأمم المتحدة في الوقت المناسب، وفي المحافل الدولية الأخرى، وبطبيعية الحال في الجماعة الأوروبية – الأطلسية. لقد أكدنا من جديدا مرارا وتكرارا اعتقادنا الراسخ بأن جميع بلدان جنوب شرق أوروبا تنتمي إلى الأسرة الأوروبية والأوروبية الأطلسية، ونحن مستعدون لتقديم خبراتنا ومعارفنا إلى هذه البلدان وهي ماضية في مسارها.

بيد أن دخول دستور كوسوفو حيز النفاذ يلغي سلطات بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو بصفتها إدارة مدنية مؤقتة في كوسوفو اعتبارا من ١٥ حزيران/يونيه من هذه السنة، وهذا هو السبب الرئيسي الذي نجتمع اليوم من أجله في هذه القاعة. ومنذ عام ١٩٩٩، حققت الأمم المتحدة، من خلال وجود بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، في كوسوفو نجاحا باهرا فيما يتصل بإدارة كوسوفو لمصلحة سكانها. ونود أن نغتنم هذه الفرصة لنهنئ كل من شارك في هذا الجهد وكل من بذل طاقة لبناء ما نرى اليوم أنه تراث إيجابي إلى حد كبير خلفته الأمم المتحدة في كوسوفو. وفي هذا السياق، أود أن أسلط الضوء على الدور الذي قام به يواكيم روكر، الممثل الخاص، الذي انتهت فترة ولايته، في كوسوفو، وأعرب عن الشكر له على أعماله التي قام بها.

ونثني على الأمين العام والأمانة العامة على ما أظهراه من قيادة، ولا سيما الجمع بين جميع الأطراف معا بغية التوصل إلى حلول، قد لا يؤيدها الجميع بالكامل ولكن يستطيع الجميع العيش معها، وجميع تلك الحلول تتوافق مع مركز الأمم المتحدة المحايد ومع القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

ونشيد برؤية الأمين العام لأنه لم يُوقف تدفق حركة التاريخ، وتصدى في الوقت نفسه للشواغل الرئيسية لمن

يعنيهم الأمر. ونؤيد تماما الخطة التي قدمها في تقريره، في إطار القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، الذي جعل بمقدوره القيام بذلك.

لقد أصبحت الحقيقة الجديدة التي ظهرت حديثا في كوسوفو واضحة وكذلك مستقبلها. ونحن نرحب باستعداد الأمم المتحدة لتنفيذ مهامها المتبقية في كوسوفو وتقديمها الدعم للاتحاد الأوروبي، الذي أعرب عن استعداده لأداء دور مُعزز في مجال حكم القانون من خلال بعثة الاتحاد الأوروبي لسيادة القانون في كوسوفو. وتنفيذ البعثة على الفور وبشكل كامل في سائر أنحاء إقليم كوسوفو أفضل ضمان للمحافظة على التراث الناجح للأمم المتحدة في كوسوفو.

وأخيرا، نطلب إلى السلطات في كل من بلغراد وبريشتينا، بل والأهم من ذلك، نطلب من جميع المواطنين في كوسوفو، بغض النظر عن أعراقهم أن يواصلوا التعاون مع الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي بغية ضمان استمرار الاستقرار والأمن في كوسوفو، وفي البلدان المجاورة والإقليم. ولهذا الأمر أهمية حاسمة إذا أردنا أن نرى بقية جنوب شرق أوروبا وقد اندمجت تماما في مستقبل أوروبي مستقر ومزدهر.

**السير جون ساورز** (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أشارك المتكلمين الآخرين في الترحيب بوجود الأمين العام في مناقشة اليوم. ونعرب عن امتناننا لوجوده هنا في هذه المناقشة لعرض نواياه شخصيا.

وأرحب أيضا بالرئيس سييديو وأهنئه بالتقدم الهام الذي أحرزه هو وحكومته منذ إعلان استقلال كوسوفو، ولا سيما فيما يتصل باعتماد تشريع ذي أولوية بشأن حماية الأقليات وتكريسه في دستور كوسوفو الجديد، الذي دخل حيز النفاذ منذ أيام قليلة مضت. ومن الواضح أن هناك تحديات كثيرة ستواجه كوسوفو في المستقبل، والمملكة المتحدة مستعدة لدعم ومساعدة الرئيس سييديو كجزء من الجهد الدولي الرامي إلى تحقيق الاستقرار والديمقراطية وتعدد الأعراق والرخاء في كوسوفو وفي سائر أنحاء منطقة البلقان.

وأود أيضا أن أرحب ترحيبا حارا بالرئيس تاديتش. ونحن نفهم مدى صعوبة هذه القضية بالنسبة لصربيا. وهدفنا المشترك هو تحقيق الاستقرار في كوسوفو وفي منطقة البلقان كلها ودعم المنظور الأوروبي لصربيا وكوسوفو على حد سواء. ويهمنا فقط التعامل مع الواقع العملي وإنشاء كوسوفو مستقرة ومتعددة الأعراق تتمكن فيها جميع الأقليات من العيش في جو من الحرية والسلام.

وأود أيضا أن أشيد بالعمل الذي قامت به بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو منذ عام ١٩٩٩. لقد خطت كوسوفو خطوات كبيرة وتجدر الإشادة ببعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. ونعرب عن الشكر بصفة خاصة للسيد يواكيم روكر، الممثل الخاص للأمين العام، كما نشيد بأعماله الدؤوبة والمبدئية التي قام بها في ظل ظروف شاقة، وما تعرض له من نقد من بعض الدول وفي بعض الأحيان بدون الدعم الكامل الذي كان يتوقعه.

ونحيط علما بتقرير الأمين العام (S/2008/354)، الذي يعلن عن عزمه على إعادة تشكيل الوجود المدني الدولي في كوسوفو. ونسلم بأنه قد تعين على الأمين العام أن يوازن بين عدد من المسائل الصعبة منذ الإعلان عن استقلال كوسوفو. ونتفق معه على الضرورة العملية لإعادة التشكيل في ضوء الواقع الجديد في كوسوفو ومواجهة متطلبات التشغيل الجديدة.

إن إعادة التشكيل المقترحة لا تمضي إلى، ما تعتقد المملكة المتحدة بأنه ينبغي لها أن تمضي إليه، ولكننا ندرك أن هناك مجموعة من الآراء في المجلس سعى الأمين العام إلى مراعاتها. وأيا كان رأي المملكة المتحدة، أو أيا كانت آراء الوفود الأخرى في المجلس، وفي حالة عدم وجود رأي

للمجلس متفق عليه. فإن قرار التصرف بدقة في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو يتخذه الأمين العام، ونحن نحترم القرارات الواردة في تقريره.

لقد طلب الرئيس تاديتش، في سياق كلمته، إتاحة المزيد من الوقت للحوار والانتظار حتى يتم التوصل إلى اتفاق مرض بما في ذلك مع بلغراد. وللأسف، لقد استمعنا إلى ذلك من قبل. وفي أثناء العمل الذي قام به الرئيس السابق اهتيساري لتنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، رفضت حكومة صربيا برئاسة السيد كوستونيتشا، رئيس الوزراء، الاشتراك أو التعاون معه. عندئذ طلبت الحكومة الصربية عدم الاتفاق على أي شيء بدون موافقة بلغراد.

وقد واصلت الحياة مسيرتها، ورغم تخلف البعض عن الركب في صربيا، فإننا نرحب بنتيجة الانتخابات الصربية التي أُجريت مؤخرا. ولا بد للأمم المتحدة قطعا مواكبة الواقع العملي.

لقد قال الرئيس تاديتش أيضا إن الفقرتين ٥ و ١٩ من القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) توضحان أن مجلس الأمن هو وحده المخول بسلطة إجراء تغييرات في الوجود الدولي في كوسوفو. ونحن نوافق على أن مجلس الأمن هو وحده الذي يستطيع أن يغيرا أو يلغي القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). ولذلك يظل القرار ساري المفعول. ولكن لا يوجد أي شيء في الفقرتين ٥ و ١٩ من ذلك القرار يُعرف إعادة تشكيل الوجود الدولي. وعلى أي حال، لقد تطورت إعادة تشكيل الوجود الدولي وتغيرت عدة مرات منذ اعتماد القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) من خلال قرارات اتخذها الأمين العام السابق.

ومن شأن إعادة التشكيل في كوسوفو أن تمكن الهيئة الإقليمية ذات الصلة، وهي الاتحاد الأوروبي، من أداء دور أكبر، استلهاما لروح القرار ١٨٠٩ (٢٠٠٨)، الذي اعتمده المجلس بالإجماع منذ شهرين فقط. كما أنها تحرر الأمم المتحدة كي تنفذ أنشطة في أماكن أخرى.

والآن من الأهمية بمكان أن يوضح الأمين العام الأمور لشعب كوسوفو وينفذ إعادة التشكيل التي صممتها الأمم المتحدة كي يتسنى وزع بعثة الاتحاد الأوروبي لسيادة القانون في كوسوفو ووزع عنصر الشرطة التابع لهذه البعثة خلال الفترة المتبقية من فصل الصيف، وتجنب حدوث ثغرات في الحالة الأمنية.

وأوضحت منظمة حلف شمال الأطلسي أيضا استعدادها المستمر للمساهمة في تنفيذ ترتيبات مجلس الأمن في كوسوفو. ونعرب عن الشكر لقوة كوسوفو على العمل الذي تؤديه لضمان إقرار السلام وبسط الأمن هناك.

**السيد لايفان** (الصين) (تكلم بالصينية): تعرب الصين، أولا وقبل كل شيء، عن الشكر للسيد بان كي مون، الأمين العام على إحاطته الإعلامية. ونعرب عن تقديرنا لجهوده الرامية إلى ضمان تحقيق السلام والاستقرار في منطقة البلقان.

لقد استمعنا باهتمام إلى البيانين اللذين ألقاهما فخامة السيد بوريس تاديتش، رئيس صربيا وفخامة السيد فاتمير سييديو.

لقد كان الوضع بصورة عامة في كوسوفو مستقرا في السنوات الأربع الأخيرة، لكنه ما زال متوترا وحساسا. وهذه الحالة الهشة تؤثر على السلام والاستقرار في البلقان وأوروبا ككل. وتأمل الصين أن تنظر جميع الأطراف إلى المسائل ذات الصلة من منظور أوسع وأطول أجلا، وأن تتجنب البيانات أو الإجراءات التي يمكن أن تؤدي إلى التوتر وتهدد السلام والاستقرار في المنطقة.

ولطالما أكدت الصين أنه ينبغي لجميع الأطراف الالتزام بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن واحترام سيادة جميع البلدان وسلامتها الإقليمية.

وبالمثل، أكدت الصين دائما أن الحل النهائي لمركز كوسوفو ينبغي أن يكون تسوية مقبولة من الطرفين يتم التوصل إليها من خلال المفاوضات. ونؤيد بذل المزيد من الجهود للتوصل إلى حل مناسب لمركز كوسوفو عن طريق المفاوضات.

وقبل تسع سنوات، اعتمد مجلس الأمن القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، الذي أصبح الأساس القانوني لحل مسألة كوسوفو. وفي ذلك الوقت، شهدت كوسوفو في واقع الأمر العديد من المتغيرات؛ لكن الأساس لتنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) لم يتغير.

وعلاوة على ذلك، أحاطت الصين علما بملاحظات الأمين العام الواردة في الفقرة ١٧ من تقريره (S/2008/354)، وبالتحديد، تلك الأحداث التي وقعت في كوسوفو والتي كان لها وما زال تأثير عملي كبير على بعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو، وبأن البعثة بعد ١٥ حزيران/يونيه لم تعد قادرة على الاضطلاع بصورة فعالة بالأغلبية العظمى من مهماتها بوصفها إدارة مؤقتة.

إننا نولي أهمية كبرى لاقتراح الأمين العام بخصوص إعادة تشكيل بعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو. ونعتقد أنه ينبغي للأمين العام أن يواصل إجراء اتصالات وثيقة مع الأطراف المعنية ذات الصلة حتى تكون خطة إعادة التشكيل أكثر موثوقية وممكنة ومركزة على الحل الملائم لمسألة كوسوفو.

إننا نتفهم ونشجع عزم الاتحاد الأوروبي على تعزيز دوره في منطقة غرب البلقان. ويحدونا الأمل في أن يضطلع الاتحاد الأوروبي بدور إيجابي في إطار القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، وأن يدعم عمل بعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو، وأن يقوم بصون السلام والاستقرار في المنطقة.

**السيد وايسلدر** (كوستا ريكا) (تكلم بالإسبانية): إننا ممتنون لكم، سيدي الرئيس، على عقدكم هذه الدورة الهامة جدا. ونرحب بالأمين العام ونود أن نشكره على حضوره هنا اليوم وعلى التقرير (S/2008/354) الذي قدمه لنا. ونود كذلك أن نرحب بفخامة السيد بوريس تاديتش، رئيس جمهورية صربيا وفخامة السيد فاتمير سيبديو، رئيس كوسوفو.

إن الجهود التي يبذلها الأمين العام للحفاظ على السلام في كوسوفو وفي المنطقة بصورة عامة جديرة بكل الثناء. ونود أن نشجعه على مواصلة بذل هذه الجهود. ويبدو لنا أيضا أنه من الأهمية القصوى بمكان أن نقوم بكل شيء ممكن لحماية حقوق الإنسان لجميع الأقليات السكانية التي تعيش معا في كوسوفو. ونود أن نطلب من الأمين العام أن يركز بصورة خاصة على الجهود المطلوبة لتحقيق عودة الأشخاص المشردين وإعادة ظروفهم المعيشية إلى سابق عهدها.

ونؤيد أيضا اقتراح الأمين العام لإعادة تشكيل بعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو في إطار القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) والسلطات التي يوكلها إليه والحدود التي يضعها له. وكغيرنا من الوفود، نرى كذلك أن القرار ما زال ساري المفعول وينبغي أن يبقى الإطار الذي تعمل ضمنه في كوسوفو بعثة الإدارة المؤقتة والأمم المتحدة إلى أن يعتمد المجلس قرارا مختلفا. ونرى أن إعادة التشكيل التي اقترحها الأمين العام والتي يتم تنفيذها الآن هي في حدود صلاحياته.

ونود أن نتقدم بالشكر للاتحاد الأوروبي على استعداده للاضطلاع بمهام ومسؤوليات إضافية في كوسوفو. وينبغي أن يتم ذلك دائما في إطار القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، وبالتنسيق مع الأمم المتحدة وتحت إشراف قيادة الممثل الخاص للأمين العام في كوسوفو مثلما ورد في تقرير الأمين العام.

وفي الختام، من المناسب أن ندعو جميع الطوائف التي تعيش معا في كوسوفو إلى الإسهام في الحفاظ على

الهدوء والعمل معا بصورة بناءة على إنهاء الصراع في إطار العملية السياسية. وكوستاريكا، كدأبها في المناسبات السابقة، تأمل أن يتم تجاوز الماضي، الذي لسوء الحظ قد سبب الكثير من الألم في المنطقة، من خلال مستقبل تنعم فيه شعوب كوسوفو ومنطقة البلقان بصورة عامة بالرفاه والسلام والهدوء.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا للولايات المتحدة.

أود أن أرحب – هذه المرة بصفتي الوطنية – بالأمين العام وبالرئيسين تاديتش وسيبديو.

لابد لي أن أتعاطف مع المأزق الذي أنتم فيه، يا سيادة الأمين العام. إنني أتألم معكم. لقد سمعتم معارضة من بعض الأعضاء لخطتكم لإعادة التشكيل. لقد أيّد معظم الأعضاء خطتكم. وفي مواجهة التطورات الكبيرة في كوسوفو التي وصفتموها وعدم قدرة مجلس الأمن على التجاوب مع تلك المستجدات، أفهم أنه قد تعين عليكم أن تتصرفوا. وأفهم أكثر أن القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) يعطيكم تلك الصلاحية. وكما شكل القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) أساسا لسلفكم لإنشاء بعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو، فهو الأساس لكم لإعادة تشكيل البعثة لضمان أن يظل وجود الأمم المتحدة في كوسوفو هاما وتبقى على رأس تلك التطورات الهائلة في الميدان.

وعلى هذه الخلفية، تقدر الولايات المتحدة تقرير الأمين العام (S/2008/354) حول إعادة تشكيل وجود الأمم المتحدة في كوسوفو. إن المسألة المعروضة علينا هي إن كان وجود الأمم المتحدة في كوسوفو سيظل جامدا وغير قادر على التطور للتعامل مع الواقع في الميدان، أم أنه ينبغي أن يتكيّف ويتواءم بصورة مناسبة مع التطورات الأخيرة ويظل هاما. وأود أن أثير أربع نقاط استجابة لتقرير الأمين العام.

أولا، ترى الولايات المتحدة بأن الأمين العام لديه صلاحية إعادة تشكيل بعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو. ونؤيد المبادرة التي اتخذها لكي يقوم بذلك. وكما سأشرح بعد لحظة، لدى الولايات المتحدة بعض الشواغل إزاء هذه المبادرة؛ ولكن على العموم ربما تثبت هذه المبادرة أنها أفضل السبل العملية للمضي إلى الأمام.

إن استنتاج الأمين العام بأن الأمم المتحدة ينبغي أن تتكيف مع الوضع المتطور في الميدان لا ينبغي أن يأتي مدهشا لأي شخص. فمنذ فترة تعود إلى عام ٢٠٠٥، ذكر مبعوث الأمين العام آنذاك كاي إيدي أن نفوذ المنظمة في كوسوفو بدأ يتضاءل، وأن أطرافا دولية، ولا سيما الاتحاد الأوروبي، ينبغي أن تقوم بدور دولي قيادي. لقد أدارت الأمم المتحدة كوسوفو لتسع سنوات، وهذا أطول بكثير مما تصور البعض عندما اعتمد المجلس القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) في حزيران/يونيه ١٩٩٩. وبمرور السنوات، واصل الأمين العام تعديل وجود الأمم المتحدة في كوسوفو وعلاقتها بالمنظمات الدولية الأخرى. واستعداد حكومة كوسوفو الديمقراطية والمتعددة الأعراق للحكم الآن دلالة على نجاح الأمم المتحدة في بناء المؤسسات.

وسيكفل استمرار الأمين العام في التعاون مع المنظمات الدولية، ولا سيما الاتحاد الأوروبي، وجود إشراف ملائم من المجتمع الدولي واستمرار كوسوفو في تقدمها صوب بناء مجتمع أكثر استقرارا.

وتتمثل نقطتي الثانية في أن الولايات المتحدة تجد بعض العناصر في تقرير الأمين العام مثيرة للقلق. فالأمين العام يقترح أن تجري الأمم المتحدة جولة أخرى من الحوار مع بلغراد لمناقشة الترتيبات المؤسسية داخل دولة كوسوفو. ونرى أن هذا الحوار جدير دائما بالتشجيع، وخاصة إذا استطاع مسؤولو الأمم المتحدة أن ييسروا دعم الحكومة

في بلغراد للمؤسسات المتعددة الأعراق في كوسوفو. غير أنه لابد من مناقشة أي ترتيب مؤسسي لكوسوفو والاتفاق عليه مع الحكومة في بريشتينا. ويجب أن يتسم هذا الحوار بالشفافية فيما يتعلق بكل من جدول أعماله وأهدافه، وأن يجري تنسيقه على نحو شامل مع الجهات الدولية الرئيسية المعنية التي ستضطلع بالمسؤولية عن الأمن والاستقرار في كوسوفو.

ونتفهم قلق الرئيس تاديتش على صرب كوسوفو، الذين لا يزالون بالطبع مواطنين صربا داخل كوسوفو. وأرجو أن يكون هذا القلق هو ما يدفعه إلى الدخول في هذا الحوار بشأن مؤسسات كوسوفو وليس الرغبة في حلها أو تقويض كيانها.

وأشير أيضا بشيء من القلق إلى بعض ما جاء في تقرير الأمين العام مما يمكن فهمه على أنه يقترح قيام الأمم المتحدة بدور أقوى وأطول أمدا مما يمكن تبريره لها في كوسوفو. ونرى أن الأمين العام كان ينبغي أن يعترف بمزيد من الوضوح بأنه لم يعد في وسع الأمم المتحدة أن تقوم بهذا الدور الكبير في كوسوفو في ظل الظروف الحالية.

ثالثا، أود الإشارة إلى أن المجلس ينبغي أن يرى في التقدم السريع الذي حققته كوسوفو منذ الاستقلال أمرا مشجعا. ويبرر هذا التقدم قرار الأمين العام إعادة هيكلة وجود الأمم المتحدة. ويسرنا أن نرى أن انتقال كوسوفو إلى الاستقرار يسير على نحو أكثر سلاسة مما كان بعض المتشككين يتوقعون. وقد بدأت حكومة كوسوفو المتعددة الأعراق بحماس في تنفيذ إطار حقوق الأقليات الذي اقترحه المبعوث السابق للأمم المتحدة مارتي أهتيساري. وقد أقرت جمعية كوسوفو بعض القوانين الرئيسية لتنفيذ خطة أهتيساري في مجالات من قبيل تطبيق اللا مركزية في الحكومة المحلية، وحماية التراث الثقافي وحقوق الطوائف العرقية وأفرادها. ويفي دستور كوسوفو الجديد بأرفع المستويات الدولية لحقوق الإنسان ويتضمن الحقوق والحمايات المتوخاة في خطة أهتيساري.

ورغم ذلك، لا تزال هناك مشاكل خطيرة، وأمام كوسوفو عمل كثير لمكافحة الفساد وتنفيذ إصلاحات السوق وبناء مؤسسات أفضل. ولكن النضج السياسي الذي يظهره الرئيس سيديو وغيره من قادة كوسوفو، وخاصة من خلال أقوالهم وأفعالهم للتواصل مع أقليات كوسوفو، يدل على أن كوسوفو ينتظرها مستقبل مشرق.

نقطتي الرابعة والأخيرة هي أن جهود بلغراد لتشجيع الفصل العرقي في كوسوفو يهدد بعكس مسار التقدم الذي أحرزته الأمم المتحدة وشعب كوسوفو. ويلاحظ تقرير الأمين العام، وهو مصيب في ذلك، أن صربيا ستستمر في علاقتها مع صرب كوسوفو. والواقع أن خطة أهتيساري تعمل على استمرار هذه العلاقة وتقترح آلية شفافة تستخدمها بلغراد لدعم طوائف صرب كوسوفو. ولكن بلغراد قررت صراحة أن تستخدم تلك العلاقة لإثناء صرب كوسوفو عن التعاون أو حتى التخاطب مع جيرانهم من ألبان كوسوفو.

وفي ٢٢ آذار/مارس، وصف وزير شؤون كوسوفو في صربيا علنا خطة بلغراد بأنها التقسيم الوظيفي للصرب ولألبان كوسوفو في كوسوفو. ولتنفيذ تلك الخطة، رعت بلغراد إجراء انتخابات إقليمية موازية في كوسوفو، أعلنت الأمم المتحدة بحق أنها غير قانونية ومنافية للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). وضغطت بلغراد أيضا على الصرب لينسحبوا من مؤسسات كوسوفو المتعددة الأعراق، التي أنشئت برعاية الأمم المتحدة. وتقدم بلغراد الآن دعمها لجمعية برلمانية صربية في كوسوفو في محاولة لترسيخ المؤسسات الموازية. كما تحاول بلغراد بسط سيطرتها غير

المباشرة على شمال كوسوفو، حيث نتج عن العنف الذي حرض عليه الصرب وفاة أحد أفراد شرطة الأمم المتحدة في آذار/مارس.

هذه السياسات القائمة على التقسيم والفصل العرقي تتناقض مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وتهدد بتقويض ما بذله المجتمع الدولي من جهود طوال تسع سنوات لتعزيز الإدارة المتعددة الأعراق في كوسوفو. وقد رأت الولايات المتحدة منذ وقت طويل أن صربيا، وهي دولة عريقة ورائدة على الصعيد الإقليمي، لها مستقبل مشرق ومزدهر في المؤسسات الأوروبية الأطلسية. ونحث لذلك حكومة بلغراد الجديدة على تشجيع صرب كوسوفو على المشاركة في المؤسسات المتعددة الأعراق في كوسوفو.

وفي الختام، بينما تشرف فترة إدارة الأمم المتحدة لكوسوفو على الانتهاء، نتطلع إلى العمل بالاشتراك مع الأمين العام على حماية تركة السلام والديمقراطية الإيجابية التي تخلفها الأمم المتحدة فيها. وأريد أن أختتم بتهنئة الممثل الخاص الجديد للأمين العام، السيد زانييه، وأن أشكر السيد روكر وجميع الرجال والنساء الذين يعملون معه على خدمتهم في كوسوفو.

وأستأنف الآن وظيفتي كرئيس للمجلس.

طلب رئيس جمهورية صربيا، صاحب الفخامة السيد بوريس تاديتش، أن يدلي ببيان، وأعطيه الكلمة.

**الرئيس تاديتش** (صربيا) (تكلم بالانكليزية): أشكركم يا سيدي الرئيس على إتاحتكم لي هذه الفرصة للتعليق، في نهاية هذا الاجتماع، على ردود الفعل لبياني وبيانيْ السيد سيديو والأمين العام.

أولا وقبل كل شيء، لا توجد مؤسسات متعددة الأعراق في كوسوفو وميتوهيا، حتى اليوم. فلا يوجد سوى قليل من الصرب الذين يشاركون في هذه المؤسسات، وإذا كان السؤال عمن يدعم هؤلاء الصرب، فإني أرد بأنه فقط أعضاء الحكومة الألبانية في كوسوفو وميتوهيا. ولا تمنع بلغراد الصرب من المشاركة في هذه المؤسسات. ولكن الثقة فيها غير موجودة لعدم تحقيقها أي نتائج. وإذا كان السؤال عن عدد الصرب العائدين إلى ديارهم بعد اعتماد دستور كوسوفو وإعلان الاستقلال، فردي واضح تماما: لا أحد. وإذا كان من المتوقع أن يعود بعض الصرب إلى ديارهم في الفترة القادمة تحت هذه الظروف، فذلك التوقع ليس واقعيا.

وأود أن أرى تقدما، وسأفعل كل ما في وسعي لتهيئة الظروف التي يمكن للصرب فيها أن يعودوا إلى ديارهم. ولكن المشكلة تأتي من كوسوفو، ومؤسساتها البلدية وحكومتها المركزية. فليست بلغراد هي المشكلة. إن بلغراد هي عاصمة الديمقراطية الشرعية في صربيا اليوم. ونحن مشاركون في العملية التفاوضية، ونفعل ذلك دائما منذ بدايتها. وبالرغم من أننا نفعل ذلك، فقد تجنب وفد كوسوفو الألباني التحدث إلى وفد بلغراد عن مركز كوسوفو في المستقبل، مكتفين بقول بضع كلمات عن علاقاتنا الثنائية بعد استقلال كوسوفو. وتلك ليست ديمقراطية. وليس هذا حوارا بين جانبين.

وستفعل بلغراد، كما أقول، كل ما في وسعها لتحسين الحالة، وكفالة احترام حقوق الإنسان والنهوض بالأوضاع لجميع مواطني صربيا، بما فيها كوسوفو. فبعد الإعلان الانفرادي للاستقلال، وبعد اعتماد ما يطلق عليه دستور كوسوفو، لم تقم بلغراد بمقاطعة كوسوفو من حيث الاقتصاد والنقل والمواصلات ووسائط الاتصال. بلغراد لم تلجأ إلى العنف ضد كوسوفو وميتوهيا. إن بلغراد تحاول أن تفعل كل ما طلبته الأمم المتحدة منها من حيث توفير الاستقرار والأمن في كوسوفو. وإذا كان السيد سيدو يقول إن سياسة صربيا الحالية تدفع بمنطقتنا إلى الوراء إلى فترة التسعينات، فإنني اختلف معه تماما. إننا لا نشن حربا؛

ولا نهدد أحدا؛ إننا نسعى إلى التوصل إلى حل توفيقي. وإننا نتقيد في الوقت ذاته باحترام القانون الدولي.

لكن هذا لا يقتصر على القانون الدولي. إذا كان إعلان الاستقلال انفراديا وما يسمى بالاستقلال الكوسوفي سيحصل، فإن هذا ينطوي على مشكلة لا لمنطقتنا ولبلدي فحسب، وإنما أيضا للمناطق الأخرى التي توجد فيها مشاكل مشابهة. ومجلس الأمن يعرف أنني أقول الحقيقة. هذه سابقة خطيرة جدا على استقرار المناطق الأخرى في كل أنحاء العالم – في كل القارات – التي توجد فيها مشاكل مماثلة. وإنني أسأل أعضاء المجلس أي قضية ستكون التالية على جدول أعمال مجلس الأمن الدولي؟ إنها ستكون مشابهة جدا لقضية كوسوفو.

عندما يقول الأمين العام إن هذه أعقد مشكلة واجهها في كل حياته المهنية فإنني أصدقه. هذه، حقا، إحدى أعقد المشاكل في حياتكم المهنية، سيادة الأمين العام. وعندما يقول السيد خليل زاد، الممثل الدائم للولايات المتحدة، إنه يشاطر الأمين العام ألمه، فإنني أتوقع من السيد خليل زاد أن يشاطرني ألمي أيضا.

إنني رئيس جمهورية صربيا. وصربيا ديمقراطية شرعية – بلد أوروبي ذو ثقافة أوروبية يدافع عن مصالحه المشروعة بطريقة اعتيادية: باللجوء إلى الأدوات الدبلوماسية، وليس بشن الحرب. وإننا نتوقع أن تُحترم مصالحنا المشروعة، ليس فقط بالنسبة إلى مستقبلنا الأوروبي، الذي لا شك فيه، ولكن أيضا بالنسبة إلى سلامتنا الإقليمية وسيادتنا. إننا ديمقراطية اعتيادية مشروعة – دولة أوروبية – ولدينا سيادتنا وسلامتنا الإقليمية.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أشكر رئيس جمهورية صربيا على بيانه. لقد طلب السيد فاطمير سيدو الإدلاء بكلمة، وأعطيه الكلمة الآن.

**السيد سيدو** (تكلم بالألبانية، والترجمة عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد): أود، مرة أخرى، أن أشدد على أننا نقدر عاليا مبادرة الأمين العام بإعادة تشكيل وجود الأمم المتحدة في كوسوفو، أي بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو (بعثة كوسوفو)، مع أخذ الحاجة المشتركة إلى وجود محدود في الاعتبار، ريثما يصبح وجود بعثة الاتحاد الأوروبي لسيادة القانون في كوسوفو جاهزا لتحمل المسؤوليات.

لقد قلنا من قبل ونود أن نؤكد من جديد على أننا ملتزمون تماما بالتنسيق والتعاون من أجل النجاح في اختتام قصة كوسوفو العظيمة وجوهرها استثمار المجتمع الدولي في السلام والاستقرار في كوسوفو. وفي هذا الصدد أود أو أقول إننا ملتزمون، وإنني شخصيا ملتزم، بصفتي رئيس جمهورية كوسوفو – لا كممثل عن الألبان في كوسوفو وإنما كممثل عن شعب ومؤسسات جمهورية كوسوفو – بتطبيق وتنفيذ الخطة التي رسمها المبعوث الخاص للأمين العام، السيد أهتساري. التزامنا يعني تحمل المسؤولية المباشرة عن عمل مؤسسات كوسوفو.

في اليوم الذي دخل دستور جمهورية كوسوفو حيز النفاذ قمت بالتوقيع على ٤١ قانونا؛ معظمها تتعلق بالأحكام الرئيسية في خطة أهتساري، وتتصل أيضا بحماية مصالح الأقليات الطائفية.

وننتهز هذه الفرصة للتذكير بأن الأمين العام وصف بعبارات إيجابية اللحظة الدقيقة لإعلان استقلال كوسوفو وكامل الفترة التي أعقبت ذلك. لكن بعض ممثلي الدول قالوا إن كوسوفو بإعلانها الاستقلال أصبحت مهددة وأن الأمم المتحدة أصبحت مهددة. وتنبؤوا أيضا بأنه سيحدث نزوح من كوسوفو واسع النطاق وأن أحداثا سيئة ستحدث. لكن العكس هو ما حصل. وقد أبدينا التزامنا المخلص، واتخذنا

نهجا جادا ناضجا. وكل التطورات في كوسوفو يجب معالجتها من وجهة نظر جماعية، مما يفضي إلى منظورات واقعية.

ورغم هذا، أود أن أؤكد ثانية أن من المعروف أن محاولات قد بذلت من قبل صربيا للإبقاء على التوترات فيما يتعلق بالتطورات في كوسوفو. وعلى سبيل المثال، أُضرمت النيران في نقطتي عبور على الحدود يوم إعلان استقلال كوسوفو، وأعقب ذلك إصابة شرطة ببعثة الأمم المتحدة في كوسوفو بجراح، ومقتل شرطي واحد من قوة كوسوفو. ولقد قمتُ شخصيا بزيارة موقع الهجمات تلك، وأعربت عن مشاعر التعاطف مع الضحايا واستمعت إلى شواغلهم عقب تجاربهم المريرة تلك.

وأغتنم هذه الفرصة مرة أخرى لأحث جمهورية صربيا على السماح للصرب في كوسوفو بأن يتعايشوا مع الواقع، والسماح لكوسوفو بأن تصبح مستقلة ومزدهرة وملتزمة التزاما راسخا بعمليات التكامل مع الهياكل الأوروبية – الأطلسية.

لذلك نقدر تقديرا عاليا الدور الخاص الذي اضطلعت به الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والناتو في كوسوفو إبان هذه الأوقات فيما يتعلق بالعملية التي مررنا بها. ونعرب أيضا عن استعداد مؤسسات كوسوفو على مواصلة عملها بروح المسؤولية بالتعاون مع الوجود الدولي الحالي والمقبل في كوسوفو، بما يفضي إلى اختتام عملياتهما في كوسوفو على أساس المبادئ التي أكدناها والتي سنؤيدها في سبيل المضي قدما.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد سيدو على بيانه.

قبل رفع الجلسة أود أن أعطي الكلمة للأمين العام للإدلاء بكلمة إضافية.

**الأمين العام** (تكلم بالانكليزية): لقد كان هذا مصدر تحد شديد لنا جميعا. وإنني متأكد من الجميع لا بد وأن شعروا بالألم. وفي هذا الصدد أقدر الألم الذي شعر به صاحبا الفخامة الرئيس تاديتش والرئيس سيدو.

الآن، وبالانتقال إلى مهمتنا، أولويتي القصوى وشاغلي هما كيفية تحقيق السلام والأمن والحفاظ على هذا السلام وهذا الأمن في المنطقة. وذلك ما سأفعله بصفتي الأمين العام، وإنني في حاجة إلى الدعم والتعاون والتفاهم الودي من المشاركين حتى أحقق ذلك. هذا جزء من ولاية واسعة النطاق أسندها إلي ميثاق الأمم المتحدة والقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، الذي اتخذه أعضاء مجلس الأمن في عام ١٩٩٩.

لقد أطلعت مجلس الأمن على تقييمي للحالة في كوسوفو ووصفت له الجهود المكثفة التي بذلتها مع الأطراف وأصحاب المصلحة الرئيسيين من أجل التوصل إلى حل وسط. وأسفرت هذه الجهود عن طرح فكرة بشأن الوجود المدني الدولي، والتي هي معروضة اليوم على المجلس. هذه الحزمة هي حل عملي وقابل للتنفيذ، وهي استجابة ملموسة ومستدامة لحالة معقدة وصعبة. إنها تقوم على الضرورة الحتمية والملحة، كما قلت، لصون السلم والأمن الدوليين والاستقرار في كوسوفو والمنطقة، مع الاستجابة في الوقت نفسه للظروف المتغيرة على أرض الواقع والتكيف معها.

إن هذه الحزمة تعزز أهداف الأمم المتحدة في كوسوفو. وهدفها هو توطيد المنجزات الكبيرة لتسع سنوات من الإدارة المؤقتة. وهي تأخذ في الاعتبار الواقع المتغير بشكل كبير في كوسوفو، بينما تعالج أيضا المجالات المثيرة لقلق صربيا وطوائف الأقليات في كوسوفو.

إن هذه الحزمة محايدة تماما لمركز كوسوفو وهي بالكامل ضمن إطار قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩)،

الذي لا يزال الإطار القانوني لبعثة الأمم المتحدة في كوسوفو وإلى أن يقرر مجلس الأمن خلاف ذلك. وتقر الحزمة بأهمية قيام الاتحاد الأوروبي بدور أكبر في كوسوفو ضمن الجهود التي يبذلها الاتحاد لتعزيز التقدم والاستقرار في غرب البلقان.

ورغم عدم وجود أي حل مثالي إلا أن هذه الحزمة، حسب اقتناعي، هي نتاج لمحاولة للتوفيق وقد استفادت من مشاورات مكثفة تم إجراؤها. وهذه الحزمة مدعومة من كل كبار المستشارين لدي، والذين عملوا معي بلا كلل وبشكل مكثف لصياغتها. لذلك ترى الأمم المتحدة أن هذه الحزمة تمثل أفضل سبيل ممكن للمضي قدما في إدارة الحالة في كوسوفو. وقد أتاحت جلسة اليوم لمجلس الأمن فرصة هامة للنظر في هذه الحزمة.

وأخيرا، فإن الأمانة العامة، وأنا شخصيا بصفتي الأمين العام، على استعداد لإطلاع المجلس على التطورات التنفيذية في كوسوفو وإطلاعه على التحديات التي ما فتئت بعثتنا تركز عليها، بما في ذلك التحدي المتعلق بمتروفيتشا، والذي أشار إليه ممثل روسيا.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أشكر الأمين العام على بيانه.

لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/٢٠.